

النظرية العامة للسلوك الاجرامي في خيانة الامانة (دراسة تحليلية مقارنة)

م.و. سعيد كاظم جاسم
جامعة ميسان / كلية التمريض

الكلمات المفتاحية : البعد النفسي والمادي للسلوك الاجرامي، خيانة الأمانة ، إضافة المال، نية التملك، العبث بملكية المال المنقول، الاستعمال، الارادة القانونية والفعلية، الفقه العقابي .

Keywords: Psychological and material reasons for criminal behavior, breach of trust, embezzlement, intent to possess, tampering with movable property, drugs, legal and actual will, penal coffeee.

الخلاصة

أن الوضع المستقر فقهاً وقضاءً ان الركن المادي في اي جريمة يستقل عن ركنها المعنوي على أساس ان عناصر الركن المادي تتمثل في النشاط الاجرامي المادي الملموس في العالم الخارجي والذي غالباً ما ينشأ عنه اثر خارجياً يمثل نتيجة لذلك النشاط، الا ان الفقه العقابي اتجه خلافاً لذلك واجمع على تبني فكرة مفادها ان النشاط الاجرامي في جريمة خيانة الأمانة ينصهر مع نية التملك فهي عماد ذلك النشاط ولا وجود له مطلقاً اذا لم تتجه نية الأمين الذي يستعمل او يبدد او يتصرف في المال المنقول الى تملكه اذ ان جوهر السلوك الاجرامي في خيانة الأمانة انما يظهر في إضافة الجاني المال الى ملكه الخاص ومن ثم التصرف به على أساس انه مالكاً لذلك المال، دون ان يلتفت ذلك الفقه الى ان نية التملك في خيانة الأمانة انما تشكل قصداً خاصاً في هذه الجريمة فهي تنتمي الى الركن المعنوي وليس الركن المادي والقول خلاف ذلك يؤدي بنا الى تبني النظرية الغائبة في النشاط الاجرامي وهي نظرية لا يقرها غالبية الفقه، لأنها تقول ان الإرادة هي عنصر في النشاط الاجرامي، ومن شأن ذلك ان يؤدي الى التداخل بين اركان جريمة خيانة الأمانة لأنها تُعد كياناً قانونياً تندمج اجزاءها وترتبط بصلة وثيقة بين أركانها لذلك فإن الدقة والتحليل يفتضيان التمييز بين أركانها والاعتراف لكل ركن منها باستقلاله وذاتيته ومضمونه ومفهومه الخاص به الذي يميزه عن غيره .

Abstract

The established legal and jurisprudential position is that the material element of any crime is distinct from its moral element. This is based on the premise that the elements of the material element are the tangible, physical criminal act in the external world, which often results in an external effect representing the outcome of the activity. However, penal jurisprudence has deviated from this, agreeing on the concept that the criminal act in a breach of trust is intertwined with the intent to possess. This intent is the foundation of that act and is entirely absent if the trustee, who uses, disposes of, or participates in the movable property, does not intend to possess it. The criminal act of breach of trust manifests itself in the perpetrator adding the property to their own and then disposing of it as its owner. This jurisprudence overlooks the fact that the intent to possess in breach of trust is a specific intention within this crime, belonging to the moral element, not the material element. To argue otherwise would introduce a teleological dimension into the criminal act, a concept not recognized by jurisprudence. In other words, it would claim that intent is an element of the criminal act, and furthermore, it would lead to confusion. Among the elements of the crime of breach of trust, and in terms of legal obligation, its penalty is integrated and linked to a document between its elements. Therefore, accuracy and analysis require distinguishing between its elements and acknowledging each element's independence, content, and special concept that distinguishes it from others.

المقدمة**أولاً : موضوع البحث .**

تدور فكرة البحث عن إيضاح خصوصية السلوك الإجرامي في الأفعال الاجرامية التي تكون خيانة الأمانة، فجرمية هذه الأفعال مقترنة بعنصر نفسي يتمثل باتجاه إرادة مرتكب السلوك الاجرامي الى إضافة المال محل الائتمان الى ملكه، مما يؤدي ذلك الى الحاق الضرر بالمجني عليه كنتيجة إجرامية جعلت مركزه القانوني اسوء من الوضع السابق على تغير نوع الحيازة من ناقصة الى كاملة .

ثانياً : مشكلة البحث .

تدور مشكلة البحث في مكنة إيجاد إجابة مقنعة للتساؤلات الآتية : اذا كان السلوك الاجرامي في جريمة خيانة الأمانة غير متصور دون عنصر نفسي يتمثل بنية التملك وطالما ان ذلك التغير الارادي يتطلب ابتداء تغير نوع الحيازة، فهل

يمكن تصور قيام جريمة خيانة الأمانة دون توافر نية التملك ام لا ؟ وهل يمكن إيجاد لفظ معين يمتاز بأنه جامعاً مانعاً بحيث يغطي السلوك الاجرامي كعنصر في الركن المادي لجريمة خيانة الأمانة للاستعاضة به عن التعابير القانونية المتعددة المستخدمة في متون القوانين العقابية لمواجهة سعة السلوك الاجرامي ؟

ثالثاً : منهج البحث .

بما ان طبيعة البحث تقتضي تحليل النص العقابي، اذ ان القوانين العقابية تتمايز في مدى احصاءها وتدوينها لأغلب الأفعال الاجرامية من عدمه لذلك اقتضى ان يكون المنهج المعتمد منهجاً تحليلياً ومقارناً في نطاق قانون العقوبات العراقي والمصري واللبناني .

رابعاً : خطة البحث .

ارتأينا ان تكون الهيكلية الشكلية المقترحة كخطة للبحث ثنائية تتكون من مطلبين، وكل مطلب يتفرع الى فرعين، وذلك لاستيعاب ذلك وكفايته في معالجة موضوع البحث ومشكلته المقترحة .

المطلب الأول: البعد النفسي للسلوك الاجرامي

لما كان جوهر السلوك الاجرامي بوصفه عنصراً من عناصر الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة يتركز حول إضافة الامين المال المنقول محل الأمانة الى ملكه الشخصي . لذلك فإن ذلك السلوك الاجرامي يهاجم الإرادة القانونية المعتبرة بوصفها طريقاً مشروعاً لانتقال حق الملكية من المالك الى الحائز أو الى مالك جديد، ليستبدلها بالإرادة الإنسانية الواقعية التي تخلو من عنصر المشروعية القانونية متجاوزاً بذلك النهي القانوني الذي يفرض على الناس كافة احترام الحقوق وعدم التعرض لمالكها أو لأصحابها أو واضعي اليد عليها في استعمالها فلا سلطة يمنحها حق معين لشخص ما الا بواسطة القانون . وسنبين ذلك في الفرعين الآتيين :-

الفرع الأول: الإرادة القانونية

ان فكرة الإرادة من الأفكار التي تشكل محوراً جوهرياً في مختلف فروع القانون وموضوعاته فالحقوق بوصفها احدى مصادر الالتزامات القانونية المدنية تعتمد على فكرة سلطان الإرادة . وكذلك المسؤولية الجزائية بوصفها احدى مقولات القانون العقابي^(١) فإن قيامها ووجودها منوط بوجود الإرادة فهي تدور وجوداً وعدمها مدار وجودها. ولكن مع صحة ذلك فإن القانون لا يرتب اثرأ على الإرادة الإنسانية اذا دخلت طرفاً في تنظيم علاقة قانونية أو أرتكبت سلوكاً معيناً ألا اذا أنتصفت بالحرية، فالقانون لا يقبل بمطلق الإرادة الإنسانية إنما يفترض فيها أن تكون إرادة إنسانية حرة لتدخل في نطاق القانون كفكرة مؤثرة في النص القانوني .

ولذلك قيل وفق المذهب الوضعي بأن القوانين هي ارادات عامة^(١) تمخضت عن اجتماع الارادات الفردية، وبدوره فإن القانون يكرس حماية الإرادة الإنسانية الحرة ليرتب عليها اثرأ فلا يمكن للقانون أن يدفع الانسان بقوة القهر القانوني ليتنازل عن حريته الطبيعية^(٢) بحجة امضاء سيادة القانون وضمن تنفيذ ذلك أن الوجود الإنساني وحقه في الحرية والكرامة لا يدينان بوجودهما الى وجود القوانين^(٣) وذلك لسبق وجودهما وجود القوانين التي تتجلى فلسفة وجودها في حقوق الانسان اذ ان من اسمى غايات القانون حماية الحقوق الإنسانية وذلك من خلال مواجهة الأفعال العدوانية^(٤) التي تطال تلك الحقوق، ومن ثم تأكيد ضرورة تنظيم سلوكيات الافراد في المجتمع.

وتفريعاً على ما تقدم فإن السلوك الاجرامي الذي تتشكل به جريمة خيانة الأمانة انما يمثل عدواناً على الإرادة الإنسانية البريئة التي اضفى القانون عليها الشرعية وسماها بالإرادة القانونية واعتبرها سبيلاً شرعياً لتملك^(٥) مالاً منقولاً معيناً، ومن خلالها يتمكن المالك من ان يكون مالكا والاستمتاع بفيض حق الملكية . ودون ادنى شك فإن صيغة الإرادة القانونية التي تبنى على حرية الانسان لها مغزى أخلاقياً واجتماعياً وانسانياً، ولذلك فإن القانون يحرص كل الحرص على إدخالها في بناء احكامه وموضوعاته التي ينظمها، اذ انه لا يهدف الى اخضاع الفرد الى التكاليف التي تتضمنها القواعد القانونية دون مراعاة ارادته الحرة انما يتعامل معه من وحي انسانيته التي تتجلى فيها ارادته الحرة وذلك تأكيداً للسمة الاجتماعية للقانون ذلك ان الإنسانية تعارض الفردية وتنظر الى النوع الإنساني^(٦) بأسره، فالإنسانية صفة تُعرف الانسان فهي حاكمة عليه وتمثل جوهره وماهيته، اذ ان مصدر الاحساس بالتضامن والشعور بمحن وألام الآخرين ومعظم الحقوق والحريات التي تنص عليها الدساتير انما تنبع من النزعة الإنسانية ولا يمكن للفرد ان يكون انسانا اذا جرد من ارادته الحرة بلا مبرر قانوني مشروع .

وتطبيقاً لهذه الأفكار التي تدور حول محورية الإرادة الإنسانية الحرة في نطاق القانون العقابي، فإن جوهر السلوك الاجرامي في خيانة الأمانة يتجلى تحديداً في تغيير نية الأمين^(٧) الذي يفترض به ان يلتزم بما انطوت عليه نية المؤمن ابتداءً بأن جعله أميناً على مال منقول ففرط بما تقتضي به الأمانة من التزام بموجبات التسليم وذلك بارتكابه سلوكاً اجرامياً يُخرجها الى دائرة الخيانة من خلال العبث بملكية الشيء موضوع الأمانة بإضافة ذلك المال الى ملكه الخاص والتصرف به تصرف المالك بدون ان يجري المالك مع الفاعل أي اجراء قانوني من شأنه ان يؤدي الى انتقال ملكية ذلك المال بشكل مشروع أي لا توجد صيغة قانونية معتبرة انتهت الحيازة التامة للمالك على المال المنقول محل الأمانة وغيبت الحيازة الناقصة

للأمين على ذلك المال وحولتها الى حيازة تامه من شأنها أن تمكنه دون غيره من ممارسة سلطات حق الملكية بأن يستعمل ذلك المال^(١) وينتفع به عن طريق استغلاله ويتصرف به بالبيع او الايجار او المقايضة او القرض وغيرها من التصرفات القانونية التي لا تثبت الا لصاحب الحق الذي تنحصر به هذه السلطات. وترتيباً على ذلك فإن أي سلوك اجرامي مادي لا تقترن به نية تملك المال المنقول المسلم الى الأمين على سبيل الامانة بشكل عابر او مؤقت او عارضاً لا ينهض به السلوك الاجرامي كعنصر من عناصر الركن المادي^(٢) بغض النظر عن مستوى الإهمال في حفظ ذلك المال وعدم وقايته من الأفعال العدوانية التي يمكن ان تطاله من قبل الغير حتى لو أدى ذلك الإهمال الى تعريض المال الى السرقة الا اذا كان ذلك بنية التواطؤ مع الغير لغرض تمكينه من سرقة^(٣).

الفرع الثاني: الإرادة الواقعية

خلافاً للإرادة الانسانية القانونية توجد إرادة واقعية تقابلها، وهي إرادة إنسانية كأمر واقع لا يرتب القانون عليها أثراً قانونياً في انشاء الحقوق أو انقضاءها أو انتقالها^(٤) ففي حق الملكية مثلاً وهو يعد الأساس الموضوعي لتجريم افعال خيانة الأمانة بوصفها – الأفعال الاجرامية – تمثل انتهاكاً وعدواناً لحق الفرد في تملك المنقولات . وتماشياً مع ذلك المنطق القانوني فإن المالك اذا أراد انتقال ملكية ماله المنقول الى غيره فهنا يفترض ان يلجأ الى ابرام عقد البيع مع المشتري وان تلتقي ارادتهما المختارتين على اجراء ذلك العقد الناقل للملكية . وخلافاً لذلك في التسليم الذي يتم بناءً على عقد من عقود الأمانة او بأية كيفية كانت فإن المالك لا تتجه ارادته أصلاً الى نقل ملكية المال انما تتجه الى وضعه تحت حيازة الامين^(٥) الأمين لوقت محدد بغض النظر عن دواعي ذلك التسليم ومبرراته ويلتزم الأمين وفقاً لذلك برد ذلك المال.

وللتدليل على صحة ذلك فيجب الاعتراف بان الأمين يزداد شناعة نفسية بمجرد تغيير اتجاهه الارادي بخصوص المال المنقول محل الائتمان^(٦)، لأنه وجه ارادته الى تغيير نوع حيازته الى حيازة كاملة فجحد بذلك حقوق المجنى عليه وانكر سلطاته على ذلك المال حيث قرر الاحتفاظ به لنفسه سالكا ازاءه مسلك المالك فتصرف به لمصلحته وهذا بحد ذاته اغتيال^(٧) لذلك المال.

وبالضد من ذلك فلا مسؤولية جزائية تثار ضد الأمين فيما اذ تحول الالتزام بالأمانة^(٨) الى حق في التصرف بالمال موضوع الأمانة كما لو باع المؤجر الى المستأجر المال المنقول محل الايجار الى المستأجر فصار له أي المستأجر ان يتصرف فيه دون ان يعتبر تصرفه هذا خيانة امانة . وجرياً على ذلك فإن الامتناع

عن الرد او مجرد التأخر عن ذلك بعد انقضاء الغرض من التسليم اذا اقترن ذلك بنية التملك، فحينئذ ينقضي مبرر التسليم المؤقت ويعد الأمين حائزاً للمال حيازة مادية لا تستند الى سبب او مبرر قانوني مشروع . وبناءً على ذلك فإن الحل المعاكس للأصل والمتمثل برد المال الى المالك فضلاً عن كونه يمثل اخلاً بالتزام تعاقدى له اثره القانوني المستقر على مستوى القانون المدني والذي يتجلى بدفع تعويض مدني فإنه فوق ذلك يتعارض مع التكليف القانوني العقابي، فمحظور على الامين بنص عقابي صريح بأن يختلس أو يتصرف أو يمزق أو يتلف أو يضم أو يبدد موضوع الأمانة ويتنكر للمالك بأن له مالا منقولاً كان قد سلمه اليه تسليماً قانونياً يجيز له فقط سلطات قانونية معينة على ذلك المال . ووفقاً لذلك فمن المسلم به ان المجنى عليه له ان يلجأ الى الدعوى الجزائية ويطلب^(١) من القضاء الجزائي معاقبة الجاني بعقوبة جزائية اذ ان الجزاءات المدنية بخصوص تلك الأفعال غير القانونية ليست الملاذ الوحيد امام صاحب المال المنقول الذي وقع عليه السلوك الاجرامي. يبدو جلياً مما تقدم بأن الاخذ بالنية المجردة في نطاق القانون العقابي فيه اجحاف بذويها ويعد خروجاً صارخاً على أسس ذلك القانون الإنسانية ومن اهمها ان لا سلطان للقانون على النوايا طالما كانت حبيسة في ضمائر أصحابها غير مقترنة بفعل خارجي مادي.

وتطبيقاً لذلك ففي مجال خيانة الأمانة لو أن نية الأمين بإضافة المال الى ملكه الشخصي ترجمت في سطور مقروءة، من خلال النص العقابي المجرم فإن ذلك التدوين لا يغني اطلاقاً عن ضرورة ارتكاب سلوك اجرامي خارجي^(٢)، يعد كاشفاً عن تلك النية وقد عبر النص التجريمي الوارد في المادة (٤٥٣) على تلك الإضافة بعبارة كلية مفادها ((كل من أوتمن على مال منقول مملوك للغير فأستعمله ... او تصرف به)) فالسلوك الاجرامي الموصوف في نموذج الجريمة يتجلى في الاستعمال، والتصرف .

وخلافاً لذلك فإن قانون العقوبات اللبناني قد تنوع بالصور التي يمكن ان يظهر من خلالها السلوك الاجرامي في جريمة خيانة الأمانة الذي تتحقق به نية الجاني إضافة المال الى ملكه ويتجلى ذلك من خلال نص المادة (٦٧٠) والذي بسط بصيغة كلية مفادها (كل من... على كتم او اختلاس او تبديد او اتلاف او تمزيق...). **وخلاصة القول :** من خلال النصين فإن الإضافة التي تتم بنقل ملكية المال من يد المال الى يد الامين تحصل من خلال أفعال معينة كالاستعمال والتصرف، والتبديد، والاتلاف، والتمزيق، والكتم، والاختلاس .

المطلب الثاني: البعد المادي للسلوك الاجرامي

بعد ان بينا في المطلب الاول ان السلوك الاجرامي في جريمة خيانة الأمانة يدور وجوداً وعدمًا مع نية إضافة الجاني شيئاً منقولاً مملوكاً للغير وضع تحت امانته وعهدته الى ملكه الخاص. اذن يتحتم علينا في هذا المطلب ان نبين مصاديق ذلك السلوك الاجرامي كما وردت في متون القوانين العقابية محل المقارنة وبناءً على ذلك سنبين الأفعال الاجرامية في الفرع الأول، ثم نناقش فكرة الموقع الحقيقي الذي يفترض ان تركز فيه نية التملك وذلك في الفرع الثاني : -

الفرع الأول: الأفعال الاجرامية في خيانة الأمانة

ان الذي يحدد نطاق الحريات هو القانون العقابي، استناداً الى النص الدستوري لان هذا القانون تكاليفه الملزمة نهياً او امراً مشروطه بالعقاب . وترتيباً على ذلك فإن أي إجراء أو عمل اكراهي لا يكون مشروعاً الا اذا تضمنته قاعدة عقابية. وانطلاقاً من تلك الحقيقة^(١) فإن المشرع العقابي يحرص كل الحرص على ضرورة ان يكون تجريم سلوك معين بأسلوب تفصيلي من شأنه ان يحيط المكلفين بمضمونه ودلالاته خشية الوقوع في حبال اثره العقابي على امل ان يضع نظاماً قانونياً عقابياً يستوعب بيان الأفعال الاجرامية المادية التي تشكل جوهر الركن المادي في الجريمة حتى لو كان ذلك الامل محض خيال .

وتعليل ذلك يبدو في ان الأفعال الإنسانية^(٢) ومظاهر الحياة الاجتماعية غير محدودة ومتطورة، خلافاً للنصوص القانونية فهي متناهية مهما بالغت في التفاصيل، اذ ليس بمقدور المشرع مهما اوتي من بصيرة ان يغوص في المستقبل ليحيط^(٣) علماً بما يمكن ان يستجد من افعالاً قد تشكل ضرراً او خطراً على الحقوق والمصالح محل الحماية العقابية. وبناءً على ذلك التصور فإن القوانين العقابية محل المقارنة تفاوتت في كيفية التعبير عن النشاط الاجرامي لجريمة خيانة الأمانة فقانون العقوبات اللبناني توسع كثيراً في ذكر جملة من الألفاظ الدالة على الافعال التي تصلح ان تكون مفهوماً للنشاط الاجرامي بوصفه عنصراً في الركن المادي . حيث اتجه المشرع العقابي اللبناني الى اختيار الأسلوب التفصيلي وهو في معرض التنصيص على ذلك السلوك^(٤)، فتنوعت الصور التي يتخذها الفعل الجرمي في خيانة الأمانة واجتهد في حصرها بمجموعة من الأفعال كالكتم^(٥) والاختلاس^(٦) والتبديد^(٧) والاتلاف^(٨) والتمزيق^(٩) والتصرف^(١٠) من خلال النصيين العقابيين المُجرمين^(١١) لأفعال إساءة الائتمان. وايماناً من المشرع العقابي المصري بأن الأفعال الاجرامية لا حصر لها لذلك اكتفى بإيراد ثلاثة الفاظ بسطها في قانون العقوبات المصري^(١٢) اشتملت على صور السلوك الاجرامي في جريمة

خيانة الأمانة فالسلوك الاجرامي الموصوف في نموذج الجريمة يتجلى بفعل الاختلاس، او الاستعمال، او التبيد. في حين جاء قانون العقوبات العراقي^(١) اشدها تضيقاً على مستوى الأفعال الاجرامية اذ بين ان السلوك الإنساني المحظور في نطاق جريمة خيانة الأمانة يتمثل بفعل الاستعمال والتصرف وبذلك فأً الركن المادي يتحقق بوقوع احد هذين الفعلين، اما ان يستعمل الأمين المال المنقول المؤتمن عليه، واما ان يتصرف به .

ومن خلال تحديد نقاط المقارنة بين القوانين الثلاث يبدو ان قانون العقوبات اللبناني تخطى عن فعل الاستعمال ولم يدخله ضمن صور السلوك الاجرامي المتكررة، خلافاً للقانونيين العقابيين المصري والعراقي اذ انهما جعلاه احد صور ذلك السلوك وفي مقام تحديد أي من الاتجاهين اكثر دقة ووضوحاً في بيان نوع الفعل الجرمي وحدوده ومقوماته قلنا ان موقف قانون العقوبات اللبناني كان اكثر انسجاماً مع المنطق القانوني اذ ان فعل الاستعمال محل جدل فقهي^(٢) في مدى وقوع إساءة الائتمان به . وتعليل ذلك يكمن في ان فعل الاستعمال قد يقع بدون ان يقتدر بنية التملك فهل يعد من أفعال خيانة الأمانة كالاختلاس او التبيد او التصرف ؟ المنطق القانوني يقضي ان الاستعمال وفقاً لذلك الفرض لا يندرج في نطاق الانموذج القانوني^(٣) لجريمة خيانة الأمانة لان جوهر السلوك الاجرامي فيها فيها يظهر في ضرورة إضافة الجاني المال المؤتمن عليه الى ملكه وفعل الاستعمال لا ينتهي الى ذلك المعنى، لأنه لا يكفي وحده^(٤) في وصف التهمة دون ان يقتدر بفعل الاختلاس وذلك لعدم تمتعه بالاستقلال التجريمي كنشاط اجرامي . وترتيباً على ذلك نقتراح تعديل نص الشق الأول من المادة (٤٥٣) من قانون العقوبات واستبدالها بالصيغة الآتية : ((كل من امتنع بسوء قصد عن رد المال المنقول المملوك للغير الذي تسلمه بأية كيفية كانت للانتفاع به لفائدته او لفائدة غيره اضراراً بماله او صاحبه او حائزه يعاقب بالحبس او الغرامة)) . واذا اعترض معترض ان الامتناع عن الرد العمدي قد يتحقق به الاختلاس والتصرف ولكن لا يغطي الاستعمال لان الأمين قد يرد المال المنقول ولكن بعد استعماله ؟ ان الاجابة على ذلك التساؤل ترتبط بمدى قبولنا بالسياسة العقابية المتبناة من قبل المشرع العراقي تجاه نطاق الأفعال الاجرامية في جريمة خيانة الأمانة من عدمها ؟ اذ اننا نرى ان المشرع العراقي كان متشدداً اتجاه فعل الاستعمال للمال المنقول^(٥) من قبل المؤتمن عليه اذ لا يمكن اعتبار فعل الاستعمال سلوكاً اجرامياً يدخل في دائرة التجريم بل يكفي لمواجهته الحماية القانونية المدنية وهذا هو التوجه لا يمثل وجهة نظر شاذة انما هي واقعية ومنطقية وتتفق مع فلسفة تجريم خيانة الأمانة، فالاستعمال المجرد لا ينشأ عنه حرمان المالك من ملكه .

الفرع الثاني: تحديد موقع نية التملك في خيانة الأمانة

بات جلياً ان الفقه الجنائي يقرر مما تقدم بسطه في ثنايا البحث المتقدمة ان جوهر السلوك الاجرامي سوى تمثّل بالاختلاس او التبيد او التصرف وغيره من الأفعال التي تباينت القوانين العقابية محل المقارنة بالنص عليها يرتكز على فكرة إضافة الجاني^(١) المال المنقول الى ملكه وتغير حيازته تبعاً لذلك من حيازة مؤقتة الى حيازة تامة وخلافاً لذلك لا تأثيم ولا عقاب على مجرد الاختلال بتنفيذ التزامات مدنية، انما مناط العقاب^(٢) يكمن في السلوك الاجرامي الذي المقترن به عبث بملكية المال المنقول من قبل المؤتمن عليه. الا ان القول الصائب عقلاً ومنطقاً وقانوناً هو ان نية التملك تتمركز في الركن المعنوي^(٣) ولا علاقة لها بالنشاط الاجرامي الذي يمثل جوهر الركن المادي. وتعليل ذلك يبدو في ان نية التملك^(٤) نشاطاً نفسياً محضاً وبهذا اللحاظ يتحتم علينا ان نلحقها بالإرادة بوصفها نشاطاً نفسياً واعياً اتجه الى تحقيق غرض اجرامي معين متوسلاً بفعل اجرامي من افعال خيانة الأمانة كالاختلاس او التبيد او الاستعمال او التصرف . وبما ان الإرادة الحرة الواعية هي احد عناصر الركن المعنوي، لذلك فإن نية التملك تستقر في ذلك الموضع من النموذج الاجرامي لجريمة خيانة الأمانة.

ان مسابقة المنطق الفقهي العقابي الذي يقول : بان نية التملك هي عنصر في السلوك الاجرامي المتمثل بالاختلاس او التبيد او الاستعمال، يؤدي الى الخلط بين مضمون الركن المادي ومضمون الركن المعنوي في خيانة الأمانة^(٥) وذلك لإضفاء معنى الركن المعنوي او جزء من معناه الذي يتجلى بحالة نفسية على معنى الركن المادي الذي يتمثل بنشاط اجرامي ملموس وينشأ عن ذلك التداخل المفهومي صعوبة تطبيق النص العقابي المتعلق بجريمة خيانة الأمانة فمن المتفق عليه ان صياغة النص العقابي تمتاز^(٦) بالدقة والتناسق والوضوح لتتناسب شكلاً ومضموناً مما ينعكس ذلك ايجاباً على مرونة الشرعية العقابية^(٧) والاستخدام الأمثل للتطبيق العملي من قبل القاضي العقابي.

ويقتضي التحليل القانوني المنطقي لماهية النظرية العامة للسلوك الاجرامي في خيانة الأمانة تحديد مصدر الصفة الاجرامية لذلك السلوك فهل ذلك المصدر يكمن في نية التملك حصراً اما انه يتجلى في الأفعال المادية غير المشروعة التي تصدر عن الجاني وتشكل الركن المادي لجريمة خيانة الأمانة ؟

وفي مقام الإجابة عن ذلك نقول : ان المشرع العقابي اذا اتجهت ارادته التشريعية الى ان يسبغ على فعل معين الصفة الاجرامية فذلك يعني ببساطة شديدة ان المشرع يوجه امره التشريعي الناهي الى الافراد بأن لا يرتكب احد منهم ذلك

الفعل الذي تضمنه النص العقابي وادخله دائرة التجريم بعد ان كان فعلا مباحا . وتأسيسا على ذلك فلو افترضنا جدلاً ان احد من المكلفين بالنص العقابي اتجهت ارادته لخالفة ذلك التكليف التشريعي التجريمي امراً كان او نهياً فمن الطبيعي ان تتحد حينها تلك الإرادة بماديات الجريمة، أي تقوم صلة بين بعدي الجريمة البعد الشخصي والبعد الواقعي فالإنسان كأرادته حرة واعية يعكس الوجود الشخصي في الجريمة وبذات الوقت فإن الانسان من وخلال السلوك الاجرامي الذي يصدر عنه يعكس الوجود الواقعي .

ووفقاً لذلك فإن للإرادة دوراً في تكوين الجريمة ينحصر في الركن المعنوي وهذه الإرادة هي عزم نفسي لا قيمة له الا اذا اتصل بالسلوك الاجرامي فهو من يضيف عليها الصفة الاجرامية، ذلك ان الإرادة حالة ساكنه والسلوك الاجرامي يخرجها من السكون الى التأثير الملموس فمن المستقر أن الانسان^(١) لا يسأل عن هذه الحالة الساكنة اذا لم تتصل بالعالم الخارجي . ولو اردنا اسقاط ذلك المعنى على جريمة خيانة الأمانة لوجدنا أن الأمين على المال المنقول لو اقسم ايماناً مغلظه على انه سيمتلك ذلك المال ويظهر عليه بمظهر المالك دون أن يتبع ذلك التفكير الداخلي فعل مادي خارجي من شأنه ان يلحق المجني عليه ضرراً فعلياً أو محتملاً لا يمكن أن تقع تلك الجريمة وذلك لعدم التصاق الإرادة الاجرامية – نية التملك - التي تعد عنصراً من عناصر الركن المعنوي بالسلوك الاجرامي^(٢) – الاختلاس ، التبديد ، التصرف الاستعمال – فالإرادة المعتبرة بمفردها لا تنهض بها جريمة خيانة الأمانة وبذات الوقت فإن الأفعال الاجرامية بمفردها هي الأخرى غير كافية لقيام المسؤولية الجزائية للفاعل . اذا أن اجتماع الامرين معاً هما من يجعلان الفاعل يسأل جزائياً عن الجريمة.

وهذا المنطق لا ينفي البعد النفسي للسلوك الاجرامي اذ أن إرادة الجاني في جريمة خيانة الأمانة يقتصر دورها في نطاق السلوك الاجرامي على تحديد اصل الحركة العضوية المادية والتي تجلت بالاختلاس او التبديد او الاستعمال، واثبات خضوعها لسيطرة وتحكم الجاني^(٣). اذ أن هذه الأفعال تعد انعكاساً خارجياً للقرار الارادي الذي قطع الجاني باتخاذ حتماً لإشباع حاجة معينة كرهته في الثراء مثلاً ولجأ الى ارتكاب فعل التصرف المادي او القانوني^(٤) في المال المنقول محل الأمانة كوسيلة لتحقيق هذه الغاية كونها الأسرع والاسهل من الوسائل الأخرى المشروعة التي قد تمكنه من تحقيق ذلك الغرض النفعي كالاستدانة من الآخرين او مضاعفة الجهد البدني او الذهني في العمل. **وخلاصة القول :** يبدو أن نية التملك تعد عنصراً مستقلاً عن السلوك الاجرامي في خيانة الأمانة وعلى القضاء اثباته بصورة منفصلة عن فعل الاختلاس، أو التبديد أو التصرف، كما اذا تصرف

المؤتمن في المنقول المثلي تصرفاً قانونياً او مادياً كقيامه برهن ذلك المال فوضعه تحت حيازة دائئه دون ان يقترن ذلك بنية تملك المال اذ ان المؤتمن عقد النية ابتداءً على فك المرهون عند حلول اجل رد ذلك المال الى مالكه او ان يعوضه بمثله اذا لم يتمكن من الرد، فبدون ادنى شك أن جريمة خيانة الأمانة في هذا المثال تعتبر غير متحققة^(١) بالرغم من وقوع السلوك الاجرامي وذلك لعدم ثبوت اتجاه إرادة الجاني لتمكن المال اللهم^(٢) الا اذا كان عنصر الضرر كنتيجة جرمية تنشأ عن الفعل الاجرامي حدد بمفهومه الشامل، أي يشمل الضرر الفعلي المتحقق وغير المتحقق فعلياً أي محتمل الوقوع فهنا ستكون نية التملك لا يمكن فصلها عن السلوك الاجرامي، ومن ثم فإن هذه النية تثبت بمجرد ثبوت وقوع فعل الاختلاس او التبييد او التصرف .

الخاتمة

ننهي هذا البحث بمجموعة من النتائج والمقترحات والتي تعبر عن خلاصة لما تم طرحه ومناقشته في متن البحث وذلك وفق الاتي : -

أولاً : النتائج .

- ١ . بدى جلياً ان السلوك الاجرامي في جريمة خيانة الأمانة يبقى المركز الذي تدور حوله النية الاجرامية التي تتجلى في نية تملك المال المنقول محل الأمانة .
- ٢ . ان القوانين العقابية محل المقارنة تباينت في بيان صور السلوك الاجرامي فمنها من اتجه الى التوسع في النص على أفعال متكررة، لغرض استيعاب السلوك الاجرامي في خيانة الأمانة، ومنها من اكتفى بذكر صورتين فحسب وترك للقضاء سلطة تقديرية واسعة في تفسير هذه الالفاظ تفسيراً واسعاً لإدخال الأفعال الماسة بحق الانسان في حماية ملكه .
- ٣ . تبدى لنا من خلال ثنايا البحث ان نية التملك موقعها الحقيقي في الركن المعنوي حتى لو افترضنا ان السلوك الاجرامي لا يقوم بدونها، وقرينة ذلك ان قانون العقوبات العراقي النافذ يجرم فعل الاستعمال حتى لو كان مجرداً عن نية التملك، وذلك لان ارتكاب فعل الاستعمال المجرم قانوناً لا يصدر الا من المالك .
- ٤ . علة تجريم أفعال خيانة الأمانة إنما تكمن في إضفاء الحماية العقابية على حق الانسان في الملكية اذ أن أفعال إساءة الائتمان مهما تعددت إنما ينشأ عنها العبث بتلك الملكية ولذلك قلنا أن فعل الاستعمال قد يكون قاصراً عن احتضان ذلك المعنى .

٥. إن السلوك الاجرامي في جريمة خيانة الأمانة يمثل انتهاكاً للإرادة الإنسانية البريئة التي اضى القانون عليها الشرعية وسماها بالإرادة القانونية واعتبرها سبيلاً مشروعاً للحيازة التامة التي بها يكتمل حق الملكية، ولذلك قلنا أن علة تجريم خيانة الأمانة تتجلى في حماية حق الانسان في ملكية المنقولات .

٦. إن الأفعال الاجرامية التي تمثل الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة لا يمكن قيامها بدون توافر نية التملك لدى الجاني، الا أن تلك النية تعد عنصراً من عناصر الركن المعنوي وليس الركن المادي ولذلك قلنا أن فعل الاستعمال لا تنهض به جريمة الا اذا كان مقترناً بنية التملك .

ثانياً : المقترحات .

١. نقترح على المشرع العراقي وذلك للتضييق من التدخل العقابي وخشية اتساع دائرة التجريم العقابي ان يخرج فعل الاستعمال من المساءلة العقابية مكتفياً بالحماية القانونية المدنية عن طريق الاستعانة بالدعوى المدنية التي تضمن حق المتضرر في التعويض .

٢. لتعزيز اقتراحنا أعلاه نقول ان النتيجة الاجرامية الناشئة عن خيانة الأمانة تتمثل بالضرر الذي يلحق المالك جراء حرمانه من حقه في ملكية المال المنقول محل الأمانة، وبناء على ذلك فأن فعل الاستعمال لا ينشأ عنه ضرر من هذا النوع .

٣. نقترح على المشرع العراقي ادخال الصيغة الاتية : ((كل من امتنع بسوء قصد عن رد المال المنقول المملوك للغير الذي تسلمه بأية كيفية كانت للانتفاع به لفائدته او لفائدة غيره اضراراً بماله او صاحبه او حائزه يعاقب بالحبس او الغرامة)) كبديل عن الشق الاول من نص الماد (٤٥٣) من قانون العقوبات .

٤. اقترحنا فعل ((الامتناع عن الرد)) كبديل لكل الأفعال التي تشكل النشاط الاجرامي في جريمة خيانة الامانة وذلك منعا للتزيد في ذكر الالفاظ فضلاً عن ذلك ان فعل الامتناع التعسفي انما يستوعب اغلب الأفعال التي تكشف عن الاثم الجنائي لأنه يكشف حتماً عن تبديد المال أو تمزيقه أو اتلافه أو اختلاسه أو التصرف به أو تدميره أو التخلي عنه لغرض ضياعه أو لإتاحة الفرصة للغير لسرقته .

٥. نقترح على القضاء الجزائي في حال امضاء ذلك التعديل ان يتثبت من طبيعة وسيلة التسليم التي بموجبها تم انتقال الحيازة الناقصة على المال محل الأمانة الى المؤتمن عليه سواء كانت عقد من عقود الأمانة أو بأية كيفية أخرى وذلك للتفريق بين نوعي المال فإذا كان قيمياً وامتنع عن رده

في الزمن المحدد فإن الجريمة تعد قائمه بحقه لان عدم الرد هنا يعتبر دليلاً على سوء نيته ومن ثم حدوث خيانة الأمانة حتى لو كان الجاني ميسوراً وله المكنة في تعويض المجني عليه اذ أن القانون العقابي لا يعترف بالتوبة الايجابية . اما اذا كان المال محل الأمانة، مثلاً فإن عدم الرد لا يعد دائماً دليلاً لأثبات الجريمة اذ يمكن أن يرد مثله او قيمته أما اذا لم يتمكن من ذلك فانه يسأل عن خيانة الأمانة، لان ذلك يكشف عن سوء نيته المسبقة بعدم قدرته على الرد ابتداء حتى لو كان معسراً .

الهوامش

١. ويمتد الأثر الفعال لفكرة الإرادة الإنسانية حتى في نطاق القانون الجنائي الاجرائي اذ من الثابت في مجال الاتبات الجنائي ان الاعتراف بوصفه احد الأدلة الجنائية القولية لا قيمة له من ناحية اثبات الواقعة الاجرامية واسنادها الى المتهم الا اذا كان سليماً من الناحية القانونية أي ان القانون اضفى عليه الصفة القانونية فاصبح مشروعاً للاستعانة به كدليل جنائي . وتطبيقاً لذلك فإن صلاحية الاعتراف ليكون حجة قانونية تجاه المتهم يفترض ان يصدر عن إرادة حرة أي خالية من أي تأثير من شأنه ان يضعفها او يدفعها رغمًا عنها لمنح اعتراف للجهة المختصة في التحقيق ليتخلص من تهديدها او تعذيبها له اذا لم يعترف . د. شيماء بنيامين باتو ، سلطة المحكمة الجزائية في تقدير الاعتراف ، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٩، ص ١٣٦ .
٢. د. منذر الشاوي، دولة القانون، ط١، الذكرة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣٩ .
٣. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ط١، ترجمة : عادل زعتر، الاهلية، عمان، ٢٠١٥، ص ٣٩ .
٤. فريدريك باستيا، القانون ، ترجمة : منبر الحرية، مراجعة وتدقيق : د. نوح الهرموزي، بدون سنة ومكان نشر، ص ١٢ .
٥. د. احمد إبراهيم حسن، غاية القانون دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٣١ .
٦. د. سليمان مرقص، الوافي في شرح القانون المدني ، ج ١، ط٦، بدون مكان نشر، ١٩٨٧، ص ٥٧٠ .
٧. د. فاروق عبد المعطي، اوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٦ .
٨. د. رمسيس بهنام، قانون العقوبات، جرائم القسم الخاص، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٢٦٣ .
٩. د. سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ القانون السعودي، ط١، دار وائل، عمان، ٢٠١٠، ص ١٤٤ .
١٠. د. عبد الرحيم صدقي، موسوعة صدقي في القانون الجنائي، المجلد الثالث، القانون الجنائي والقسم الخاص، ج ١، بدون مكان وسنة نشر، ص ٢٩٨ .
١١. في هذه الصورة الاجرامية ولد لنا السلوك الاجرامي الواحد جريمتين هما : جريمة خيانة الأمانة عن طريق عدم التزام الامين برد المال وتصرف به تصرف المالك وذلك عن طريق تمكين الغير من سرقة . فضلاً عن ذلك فإن هناك جريمة أخرى نشأت وهي جريمة السرقة، وتطبيقاً لذلك فقد تحققت بحق الامين جريمتين احدهما يعد فيها فاعلاً وحيداً والآخرى يعد فيها شريكاً عن طريق التحريض وعاقب بعقوبة الجريمة الأشد وفي حال تمثلهما في العقاب اكتفى القاضي بعقوبة احدهما وهو الاجراء العقابي الذي بسلطته القوانين العقابية لحالة التعدد الصوري للجرائم . د. علي حسين الخلف، تعدد الجرائم واثره في العقاب في القانون المقارن، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص ٣٦ .
١٢. يجب ان نشير هنا فضلاً لالتباس الذي قد يثار في ذهن القارئ بأن هناك وقائع قانونية غير ارادية أي لا دخل لإرادة الانسان فيها ولكن مع ذلك يرتب عليها القانون نشوء بعض الحقوق قلنا بأن هذه الوقائع تسمى بالوقائع الطبيعية وهي تحدث دون ان يكون للإنسان أي دخل في وقوعها كحالة نزول صاعقة، ويلحق بها الوقائع التي تتصل بالإنسان دون ان يكون لإرادته أي دخل فيها فهي تقع رغمًا عنه كواقعة الموت او الميلاد او القرابة اذ يرتب عليها القانون حقوقاً معينة كالإرث والنفقة . مع ذلك فنحن لا نعي بالإرادة الواقعية ذلك انما نريد بذلك الإرادة التي تصدر من احد اطراف العلاقة خلافاً لإرادة الطرف الآخر مما ينشأ عن ذلك سلوك اجرامي كما هو الحال في خيانة الأمانة فإن الامين لم يلتزم ببند العقد او الكيفية التي بموجبها انتقل المال من يد مالكة اليه فغير طبيعية حيازته من حيازة ناقصة الى حيازة تامة واسند الى نفسه سلطة فعلية لا سلطة قانونية . د. سليمان مرقص، مصدر سابق، ص ٨٧٠ .
١٣. د. احمد امين بك، شرح قانون العقوبات الأهلي، القسم الخاص، مطبعة الاعتماد، مصر، ١٩٢٣، ص ٧٩١ .

١٤. ^١ هنري باتيفول، فلسفة القانون، ط٣، ترجمة: د. سموي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٤، ص٩٦.
١٥. ^١ د. حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص٥١٩.
١٦. ^١ د. رمسيس بهنام، قانون العقوبات، جرائم القسم الخاص، مصدر سابق، ص ١٢٩١.
١٧. ^١ د. صدقي عبد الرحيم، مصدر سابق، ص ٣٠٢.
١٨. ^١ د. محمد مصباح القاضي، مبدأ حسن النية في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص٦.
١٩. ^١ ميشيل تروبير، فلسفة القانون، ترجمة: جورج سعد، ط١، دار الانوار، بدون مكان نشر، ٢٠٠٤، ص ٥٣.
٢٠. ^١ د. وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩، ص ٦٢.
٢١. ^١ د. علي احمد عباس، الصياغة التشريعية واثرها في تطبيق القانون، مجلة دراسات قانونية، قسم الدراسات القانونية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٠.
٢٢. ^١ د. عمر عبد الحفيظ شنان، الصياغة القانونية والفن التشريعي كمنهج في علم القانون، مجلة أبحاث قانونية، كلية القانون، جامعة التحدي، ع ١، ٢٠٠٦، ص ١٦.
٢٣. ^١ فصل الكتم يعني انكار المؤتمن على المال المنقول وجود ذلك المال في حيازته أصلاً، كي يتوصل بذلك الانكار الى التخلص والتحلل من التزامه برد المال المنقول محل الأمانة تمهيداً للاحتفاظ به لنفسه بغية الاستفادة والانتفاع منه، فينقل بذلك مزايا الانتفاع بحق الملكية من المالك القانوني اليه بشكل غير مشروع . د. محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، منشورات الحلبي، بيروت، بدون سنة نشر، ص ٥٧٨.
٢٤. ^١ الاختلاس كأحد الأفعال الإجرامية في جريمة خيانة الأمانة مفهومه يتباين مع مفهومه في جرائم أخرى كجريمة السرقة والاختلاس والاستيلاء على المال العام ففي نطاق خيانة الأمانة يعبر عن نية داخلية لدى المؤتمن على المال يغير من خلالها طبيعة حيازته على ذلك المال المؤتمن عليه من ناقصة الى كاملة دون ان يخرجها من حيازته بتصرف قانوني او مادي . د. حسن المرصفاي، المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ٥٢٠.
٢٥. ^١ اما عن معنى التبيد فهو يماثل الاختلاس ولكن يزيد عليه في الاجرام بان المؤتمن على المال بعد الاحتفاظ بالمال عن طريق تغير حيازته على المال من ناقصة الى كاملة والظهور عليه بمظهر المالك فإنه يخرجها من حيازته عن طريق التصرف به كبيع او هبته رهنه للغير لذلك فإن التبيد في حقيقته اختلاس للمال المنقول ولكنه مقترناً بعمل خارجي يؤكد ويكشف إضافة الجاني ذلك المال الى ملكه الخاص والا لما تصرف به تصرف المالك . احمد امين بك، مصدر سابق، ص ٧٦٥.
٢٦. ^١ الاتلاف سلوك اجرامي يمتد الى اكثر من جريمة كما هو الحال في الاختلاس لذلك فقد نراه يكون الركن المادي في جريمة اتلاف المال سواء كان عقاراً او منقولاً، عاماً او خاصاً ويعني الانتقاص من صلاحية المال للاستعمال كهمد جزء من سور او كسر زجاج سيارة في حين ان الاتلاف في نطاق خيانة الأمانة يعني ادخال تعديل على ماهية المال المنقول يؤدي الى تغيير معالمه السابقة فتنتقص قيمته او تقل منفعته مما يضيق من دائرة مساحة انتفاع مالكة به وفقاً لذلك فإن معناه لا يختلف كثيراً في كلا الجريمتين، سوى في نوع المال محل الاتلاف . فضلاً عن فان الاتلاف قد يكون من الأفعال التابعة لفعل الاختلاس في السرقة، فإذا اخذ شخص مالا نقولاً من مالكة عتوة عنه وبعد ان أصبح بحيازته اخذ بتفحصه في منزله او في أي مكان اخر فوجده لا فائدة ترجى منه فأتلفه فهنا الفاعل يسأل عن سرقة فالألتلاف هنا لا يختلف عن بيع او هبة المال المسروق ، وخلافاً لذلك لو تخاصما شخصان على امر ما فقدما احدهما بقصد النكابة بالآخر فأخذ من يده مالا منقولاً كان يحملته وأتلفه بالحال لإغضابه فهنا يسأل الجاني عن جريمة اتلاف مال . اما اذا تسلم شخص مالا منقولاً من مالكة او حائزه على سبيل الأمانة ثم خان الأمانة وأتلف ذلك المال فهنا يسأل عن جريمة خيانة الأمانة . د. فتوح الشاذلي، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، بدون مكان نشر، ٢٠٠١، ص ٣١٥ . د. ضاري خليل محمود، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار السنهوري، بيروت، ٢٠٢١، هامش رقم (١) ص ٣٧٢.
٢٧. ^١ فعل التمزيق لا يختلف عن فعل الاتلاف اذ ان المعنى الذي يغطيه مشابهاً لمعنى الاتلاف، فالتمزيق يعني اعدام الكيان المادي للمال المنقول محل الأمانة من قبل المؤتمن على ذلك المال ليصبح غير صالح للغرض المعد له أساساً فهو تصرف مادي بالمال محل الأمانة . د. محمد سعيد نمور، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، ج ٢، الجرائم الواقعة على الأموال، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٢، ص ٣٧٦.
٢٨. ^١ فيما يتعلق بالتصرف فهو يقع بأي فعل يصدر من الجاني ومن شأنه اخرج المال محل الأمانة من حيازته وادخاله في حيازة شخص اخر فهو يرد على عين المال وليس على منفعته ويدخل في نطاقه التصرفات القانونية كالبيع والهبة والإيجار او التصرفات المادية كاستهلاك المال وبناءً على ذلك فإنه في حقيقة الواقع يعد تبديداً لان المؤتمن الذي يخرج المال من حيازته الى حيازة شخص اخر يعد مبدداً لذلك المال . د. جمال الحيدري، شرح احكام القسم الخاص من قانون العقوبات، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٢٨.
٢٩. ^١ تنظر : المادتين (٦٧١، ٦٧٠) من قانون العقوبات اللبناني (٣٤١) لسنة ١٩٤٣ المعدل .
٣٠. ^١ تنظر : المادة (٣٤١) من قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ المعدل .

٣١. تنظر : المادة (٤٥٣) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل .
٣٢. ^١ من الجدير بالذكر ان اعتراض الفقه الجنائي على ادراج لفظ الاستعمال وجعله فعل من الأفعال التي يتحقق بها النشاط الاجرامي في جريمة خيانة الأمانة اعتراض وجيه ومنطقي ذلك ان المشرع العقابي المصري والعراقي اذا أراد بهذا اللفظ الاستعمال المقترن بنية التملك فهذا يزيد يعيب الصياغة القانونية لأنه لم يأتي بجديد على اعتبار ان فعل التهديد في القانون المصري وفعل التصرف بمعناه المادي يغنيان عنه . اما اذا أراد به الاستعمال المؤقت بلا نية تملك أي الاستعمال المقصر والمنحصر على منفعة المال فحسب وهو ما يتمخض عنه ظاهر النص ووضوح عبارته فان ذلك يخالف علة تجريم فعل خيانة الأمانة التي تكمن في إضفاء الحماية العقابية على حق الملكية خشية حرمان المالك من ملكية المال ومن عساه يكون منتفعا من ملكية المال غير ماله . د. حسن صادق المرصفاوي، مصدر سابق، ص ٥٢٣ . احمد امين بك، مصدر سابق، ص ٧٦٥ . د. احمد الخليلي، القانون الجنائي الخاص، مكتبة المعارف، الرباط، ١٩٨٦، ص ٤٣٢ . د. عبد الواحد الاعلمي، شرح القانون الجنائي، القسم الخاص، بدون سنة ومكان نشر، ص ٤٣٠ . د. عبد الرحيم صدقي، مصدر سابق، ص ٣٠٨ .
٣٣. ^١ د. عبد الفتاح مصطفى الصيقي، المطابقة في مجال التجريم، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٩ .
٣٤. ^١ د. رمسيس بهنام، قانون العقوبات، جرائم القسم الخاص، مصدر سابق، ص ١٢٦٢ .
٣٥. ^١ يذهب الشراح العراقيين الى القول بأن المراد من الاستعمال الوارد في متن المادة (٤٥٣) انما هو استغلال الجاني للمال محل الأمانة دون ان يقتصر ذلك الاستغلال بنية تملك ذلك المال ومثال ذلك الشخص الذي يعمل بمهنة اصلاح السيارات ونتيجة لذلك يستعمل السيارة التي سلمها إياه مالكا لغرض اصلاح عطل فيها خلافاً لذلك الغرض الذي وضعت تحت حيازته من اجله والذي يتمثل بإصلاحها فحسب ولكن اتجهت نيته الى استعمالها دون ان يقتصر ذلك بنية تملكها وتبعاً لذلك تبقى حيازته عليها حيازة ناقصة لأنه لم يظهر عليها بمظهر المالك، وهنا تكمن فكرة المبالغة في التجريم العقابي والتوسع في دائرة المسؤولية العقابية . د. فخري الحديثي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، العاتك، القاهرة، ص ٣٧١ . د. ماهر عبد شويش، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، العاتك، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٢٠ . د. ضاري خليل محمود، مصدر سابق، ص ٢١، ص ٣٧١ . د. جمال ابراهيم الحيدري، مصدر سابق، ٦٢٧ . د. عباس الحسيني، شرح قانون العقوبات الجديد، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٣٠ .
٣٦. ^١ د. احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص، ط ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٩٠ . د. رمسيس بهنام، قانون العقوبات، القسم الخاص، مصدر سابق، ص ١٢٦٣ . د. فخري الحديثي . د. خالد حميد الزعبي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأموال، ط ١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣٥٢ . د. محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، مصدر سابق، ص ٥٧٩ . د. مصطفى مجدي هرجه، الموسوعة القضائية، التعليق على قانون العقوبات، المجلد الثاني، ط ٢، دار محمود، بدون مكان نشر، ١٩٩٦، ص ٩٦٥ . د. حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في قانون العقوبات تشريعاً وقضاءً في مائة عام، ط ٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ١٥٦٩ .
٣٧. ^١ د. رمسيس بهنام، قانون العقوبات، مصدر سابق، ص ١٢٥٧ .
٣٨. ^١ الركن المادي في الجرائم المادية حصراً يتألف من ثلاث عناصر هي : السلوك الاجرامي، والنتيجة الاجرامية المضارة، والعلاقة السببية التي تربط السلوك بالنتيجة الاجرامية . ولكن من الناحية الفعلية يقف السلوك في مقدمتها وما يؤيد ذلك ان المشرع العقابي العراقي في المادة (٢٨) من قانون العقوبات النافذ عرف الركن المادي للجريمة بأنه ((سلوك اجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل امر به القانون)) .
٣٩. ^١ د. حسنين ابراهيم صالح، القصد الجنائي الخاص، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٦، ١٧ .
٤٠. ^١ د. علي احمد راشد، عن الإرادة والعمد والخطأ والسببية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ١، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٦٦، ص ٢ .
٤١. ^١ د. عمر عبد الحفيظ شنان، الصياغة القانونية والفن التشريعي كمنهج في علم القانون، مجلة أبحاث قانونية، كلية القانون، جامعة التحدي، ١٤، ٢٠٠٦، ص ١٣ .
٤٢. ^١ د. احمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، بدون مكان نشر، ٢٠٠٠، ص ٣٦٦ .
٤٣. ^١ د. صباح مصباح محمود السلطان، المنهاج في شرح القسم العام من قانون العقوبات العراقي، ط ٢، شركة العاتك، بيروت، ٢٠٢٤، ص ١٣٥ .
٤٤. ^١ د. محمود نجيب حسني، الخطأ غير العمدي في قانون العقوبات، مجلة المحاماة، نقابة المحامين المصريين، العددان السادس والسابع، ١٩٦٤، ص ٥٠٣ .
٤٥. ^١ د. عمر الشريف، درجات القصد الجنائي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٩٣ .
٤٦. ^١ د. ضاري خليل محمود، مصدر سابق، ص ٣٧٢ .
٤٧. ^١ من الجدير بالذكر هنا وللامانة العلمية ان فقيه القانون الجنائي الأستاذ الدكتور " عوض محمد " ذهب الى القول بأن الفعل المادي الذي به يظهر الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة هو كل فعل يمارس به الجنائي على المال المنقول سلطات المالك الحقيقي حتى ولو انعدمت لديه نية التملك وهذا فصل تام بين السلوك الاجرامي ونية

التملك في جريمة خيانة الأمانة أي ان أفعال الاختلاس والتبديد والتصرف بل وحتى الاستعمال لغرض الانتفاع يتحقق بها جريمة خيانة الأمانة ويؤسس فكرته على فكرة مؤداها ان هذه الأفعال في الحقيقة والواقع هي لا تصدر الا من المالك فحسب فليس للمستأجر او المستعير ان يتصرف بالمال محل الاستعارة او محل الايجار فهي أفعالا لصيقة بالمالك وتعد من مستلزمات حق الملكية اذ ان ذلك الحق تنتشوه ماهيته اذا لم ينتهي= مضمونه القانوني والفعلي الى هذه السلطات . د. عوض محمد، جرائم الأشخاص والأموال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٤٢٨ .

٤٨. د. احمد الخليلي، القانون الجنائي الخاص، ج ٢، ط ٢، مكتبة المعارف، الرباط، ١٩٨٦، ص ٣٥ .

المصادر

أولا : الكتب .

١. د. احمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، بدون مكان نشر، ٢٠٠٠ .
٢. د. احمد الخليلي، القانون الجنائي الخاص، ج ٢، ط ٢، مكتبة المعارف، الرباط، ١٩٨٦ .
٣. د. احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم الخاص، ط ٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥ .
٤. احمد امين بك، شرح قانون العقوبات الأهلي، القسم الخاص، مطبعة الاعتماد، مصر، ١٩٢٣ .
٥. د. احمد إبراهيم حسن، غاية القانون دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر .
٦. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ط ١، ترجمة : عادل زعيتر، الاهلية، عمان، ٢٠١٥ .
٧. د. جمال الحيدري، شرح احكام القسم الخاص من قانون العقوبات، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٢ .
٨. هنري باتيفول، فلسفة القانون، ط ٣، ترجمة : د. سموي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٤ .
٩. د. وهبة الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩ .
١٠. د. حسن المرصفاي، المرصفاوي في قانون العقوبات الخاص، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٨ .
١١. د. حسنين إبراهيم صالح، القصد الجنائي الخاص، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨١ .
١٢. د. منذر الشاوي، دولة القانون، ط ١، الذاكرة، بغداد، ٢٠١٣ .
١٣. د. محمد مصباح القاضي، مبدأ حسن النية في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر .
١٤. ميشيل تروبير، فلسفة القانون، ترجمة : جورج سعد، ط ١، دار الانوار، بدون مكان نشر، ٢٠٠٤ .
١٥. د. محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الأموال، منشورات الحلبي، بيروت، بدون سنة نشر .
١٦. د. محمد سعيد نمور، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، ج ٢، الجرائم الواقعة على الأموال، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٢ .
١٧. د. ماهر عبد شويش، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، العاتك، القاهرة، ٢٠٠٧ .
١٨. المستشار، مصطفى مجدي هرجه، الموسوعة القضائية، التعليق على قانون العقوبات، المجلد الثاني، ط ٢، دار محمود، بدون مكان نشر، ١٩٩٦ .
١٩. د. سليمان مرقص، الوافي في شرح القانون المدني، ج ١، ط ٦، بدون مكان نشر، ١٩٨٧ .
٢٠. د. سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ القانون السعودي، ط ١، دار وائل، عمان، ٢٠١٠ .
٢١. د. عمر الشريف، درجات القصد الجنائي، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢ .
٢٢. د. عوض محمد، جرائم الأشخاص والأموال، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤ .

٢٣. د. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، المطابقة في مجال التجريم، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٧.
٢٤. د. عباس الحسيني، شرح قانون العقوبات الجديد، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٠.
٢٥. د. عبد الواحد الاعلمي، شرح القانون الجنائي، القسم الخاص، بلا سنة ومكان نشر.
٢٦. د. عبد الرحيم صدقي، موسوعة صدقي في القانون الجنائي، المجلد الثالث، القانون الجنائي والقسم الخاص، ج ١، بدون مكان وسنة نشر.
٢٧. د. علي حسين الخلف، تعدد الجرائم واثره في العقاب في القانون المقارن، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر.
٢٨. فريدريك باستيا، القانون، ترجمة: منبر الحرية، مراجعة وتدقيق: د. نوح الهرموزي، بدون سنة ومكان نشر.
٢٩. د. فاروق عبد المعطي، اوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣.
٣٠. د. فتوح الشاذلي، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، بدون مكان نشر، ٢٠٠١.
٣١. د. فخري الحديثي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، العاتك، القاهرة، بدون سنة نشر.
٣٢. د. فخري الحديثي. ود. خالد حميد الزعبي، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، الجرائم الواقعة على الأموال، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٩.
٣٣. د. صباح مصباح محمود السلطان، المنهاج في شرح القسم العام من قانون العقوبات العراقي، ط٢، شركة العاتك، بيروت، ٢٠٢٤.
٣٤. د. رمسيس بهنام، قانون العقوبات، جرائم القسم الخاص، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩.
٣٥. د. شيماء بنيامين باتو، سلطة المحكمة الجزائية في تقدير الاعتراف، دار السنهوري، بيروت، ٢٠١٩.
٣٦. د. ضاري خليل محمود، شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار السنهوري، بيروت، ٢٠٢١.

ثانياً : البحوث .

١. د. محمود نجيب حسني، الخطأ غير العمد في قانون العقوبات، مجلة المحاماة، نقابة المحامين المصريين، العددان السادس والسابع، ١٩٦٤.
٢. د. علي احمد عباس، الصياغة التشريعية واثرها في تطبيق القانون، مجلة دراسات قانونية، قسم الدراسات القانونية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٧.
٣. د. عمر عبد الحفيظ شنان، الصياغة القانونية والفن التشريعي كمنهج في علم القانون، مجلة أبحاث قانونية، كلية القانون، جامعة التحدي، ع ١، ٢٠٠٦.
٤. د. علي احمد راشد، عن الإرادة والعمد والخطأ والسببية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ١، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٦٦.

ثالثاً : القوانين .

١. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل
٢. قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ المعدل .
٣. قانون العقوبات اللبناني (٣٤١) لسنة ١٩٤٣ المعدل .

References

First: Books

1. Dr. Ahmed Fathi Sorour, Constitutional Protection of Rights and Freedoms, Dar Al-Shorouk, no place of publication, 2000.

2. Dr. Ahmed Al-Khamlishi, Special Criminal Law, Vol. 2, 2nd ed., Maktabat Al-Maaref, Rabat, 1986.
3. Dr. Ahmed Fathi Sorour, The Intermediate in Penal Law, Special Section, 3rd ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1985.
4. Ahmed Amin Bek, Explanation of the National Penal Code, Special Section, Al-Etimad Press, Egypt, 1923.
5. Dr. Ahmed Ibrahim Hassan, The Purpose of Law: A Study in the Philosophy of Law, University Press, Alexandria, no publication year.
6. Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, 1st ed., translated by Adel Zuaiteer, Al-Ahliya, Amman, 2015.
7. Dr. Jamal al-Haydari, Explanation of the Provisions of the Special Section of the Penal Code, Dar al-Sanhuri, Beirut, 2012.
8. Henri Batifoul, Philosophy of Law, 3rd ed., translated by Dr. Samouhi Fawq al-Adah, Oweidat Publications, Beirut, 1984.
9. Dr. Wahba al-Zuhayli, A Concise Guide to the Principles of Islamic Jurisprudence, 1st ed., Dar al-Fikr, Damascus, 1999.
10. Dr. Hassan al-Marsafawi, Al-Marsafawi on Special Penal Law, Ma'arif Establishment, Alexandria, 1978.
11. Dr. Hassanein Ibrahim Saleh, Special Criminal Intent, 1st ed., Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, 1981.
12. Dr. Munther al-Shawi, The Rule of Law, 1st ed., Al-Dhakira, Baghdad, 2013.
13. Dr. Muhammad Misbah al-Qadi, The Principle of Good Faith in Penal Law, Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, no publication date.
14. Michel Troubier, Philosophy of Law, translated by George Saad, 1st edition, Dar Al-Anwar, no place of publication, 2004.
15. Dr. Mahmoud Najib Hosni, Crimes Against Property, Al-Halabi Publications, Beirut, no year of publication.
16. Dr. Muhammad Saeed Namour, Explanation of the Penal Code, Special Section, Vol. 2, Crimes Against Property, Dar Al-Thaqafa, Amman, 2002.
17. Dr. Maher Abdel Shweish, Explanation of the Penal Code, Special Section, Al-Atik, Cairo, 2007.
18. Counselor Mustafa Magdi Harja, The Judicial Encyclopedia, Commentary on the Penal Code, Volume 2, 2nd edition, Dar Mahmoud, no place of publication, 1996.
19. Dr. Suleiman Marqos, The Comprehensive Explanation of Civil Law, Vol. 1, 6th edition, no place of publication, 1987.
20. Dr. Suhail Hussein Al-Fatlawi, Principles of Saudi Law, 1st ed., Dar Wael, Amman, 2010.
21. Dr. Omar Al-Sharif, Degrees of Criminal Intent, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2002.
22. Dr. Awad Muhammad, Crimes Against Persons and Property, University Press, Alexandria, 1984.
23. Dr. Abdel Fattah Mustafa Al-Saifi, Conformity in the Field of Criminalization, University Press, Alexandria, 2017.
24. Dr. Abbas Al-Husseini, Explanation of the New Penal Code, Al-Irshad Press, Baghdad, 1970.
25. Dr. Abdel Wahid Al-Aalami, Explanation of Criminal Law, Special Section, no date or place of publication.

26. Dr. Abdel Rahim Sidqi, Sidqi Encyclopedia of Criminal Law, Volume Three, Criminal Law and Special Section, Part 1, no date or place of publication.
27. Dr. Ali Hussein Al-Khalaf, Multiple Crimes and Their Impact on Punishment in Comparative Law, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, no publication date.
28. Frédéric Bastiat, The Law, translated by Minbar Al-Hurriya, reviewed and edited by Dr. Noah Al-Harmouzi, no publication date or place.
29. Dr. Farouk Abdel-Moati, Auguste Comte: Founder of Modern Sociology, 1st ed., Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, 1993.
30. Dr. Fatouh Al-Shazly, Explanation of the Penal Code, Special Section, no publication place, 2001.
31. Dr. Fakhri Al-Hadithi, Explanation of the Penal Code, Special Section, Al-Atik, Cairo, no publication date.
32. Dr. Fakhri Al-Hadithi and Dr. Khaled Hamid Al-Zoubi, Explanation of the Penal Code, Special Section: Crimes Against Property, 1st ed., Dar Al-Thaqafa, Amman, 2009.
33. Dr. Sabah Misbah Mahmoud Al-Salman, The Curriculum in Explaining the General Section of the Iraqi Penal Code, 2nd ed., Al-Atik Company, Beirut, 2024.
34. Dr. Ramsis Behnam, Penal Code, Crimes of the Special Section, 1st ed., Al-Maaref Establishment, Alexandria, 1999.
35. Dr. Shaimaa Benjamin Batu, The Authority of the Criminal Court in Evaluating Confessions, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2019.
36. Dr. Dhari Khalil Mahmoud, Explanation of the Penal Code, Special Section, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2021.

Second: Research.

1. Dr. Mahmoud Najib Hosni, Unintentional Error in the Penal Code, Al-Muhamah Magazine, Egyptian Bar Association, Issues 6 and 7, 1964.
2. Dr. Ali Ahmed Abbas, Legislative Drafting and its Impact on the Application of the Law, Journal of Legal Studies, Legal Studies Department, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2007.
3. Dr. Omar Abdel-Hafiz Shanan, Legal Drafting and Legislative Art as a Methodology in Jurisprudence, Journal of Legal Research, Faculty of Law, Al-Tahadi University, Issue 1, 2006.
4. Dr. Ali Ahmed Rashid, On Will, Intention, Error, and Causation, Journal of Legal and Economic Sciences, Volume 8, Issue 1, Faculty of Law, Ain Shams University, 1966.

Third: Laws.

1. Iraqi Penal Code No. (111) of 1969, as amended.
2. Egyptian Penal Code No. (58) of 1937, as amended.
3. Lebanese Penal Code No. (341) of 1943, as amended.

آليات الحماية الدولية للملكية الفكرية في الأمن السيبراني

م. و ميرفت قاسم عبود
كلية القانون / الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

ان حماية الملكية الفكرية في مجال الامن السيبراني باتت حاجة ملحة لتوفير حماية ذات طابع خاص في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة المتسارعة في تقنية المعلومات والاتصالات والانترنت للحفاظ على سرية المعلومات بمختلف انواعها ومجالاتها كافة وللوصول الى حماية شاملة فلا بد من معرفة التهديدات والاعتداءات على حقوق الملكية الفكرية لضمان حماية مجالات الملكية الفكرية ،وعلى هذا الاساس فان من الضروري بحث هذا الموضوع والسعي لايجاد اليات متجددة وامنة ومتطورة ، فضلا عن تحديث الاتفاقيات الدولية والتشريعات القانونية لمواكبة التطور التكنولوجي لتأمين الوسائل الوقائية والعلاجية والعقابية من مخاطر التهديدات والاعتداءات والانتهاكات على الملكية الفكرية في مجال الامن السيبراني وتتضمن الاليات القانونية لحماية الملكية الفكرية في الامن السيبراني وسائل الحماية الالكترونية ووسائل الحماية القانونية وسوف نستعرض في هذا الاطار التعريف بحماية الملكية الفكرية والامن السيبراني والعلاقة بينهما فضلا عن التطرق لوسائل حماية الملكية الفكرية في الامن السيبراني ومن ثم بيان اهم النتائج والمقترحات التي تم التوصل اليها.

الكلمات المفتاحية : الاليات ، الحماية ، الدولية ، الملكية الفكرية ، الامن السيبراني . البيئة الرقمية.

Abstract

Protecting intellectual property in the field of cybersecurity has become an urgent need to provide special protection in light of the rapid modern technological developments in information and communications technology and the Internet to maintain the confidentiality of information of all kinds and fields and to achieve comprehensive protection, it is necessary to know the threats and attacks on intellectual property rights to ensure the protection of intellectual property areas. On this basis, it is necessary to research this topic and strive to find renewed, secure and

advanced mechanisms, in addition to updating international agreements and legal legislation to keep pace with technological development to secure preventive, therapeutic and punitive means of threats, attacks and violations of intellectual property in the field of cybersecurity. The legal mechanisms for protecting intellectual property in cybersecurity include electronic protection methods and legal protection methods. In this context, we will review the definition of intellectual property protection and cybersecurity and the relationship between them, in addition to addressing the means of protecting intellectual property in cybersecurity and then stating the most important results and proposals that have been reached

Keywords: Mechanisms, protection, international, intellectual property, cybersecurity. Digital environment

المقدمة

أولاً : موضوع البحث

ان موضوع اليات الحماية الدولية للملكية الفكرية يمثل موضوع حيوي كونه اصبح يفرض نفسه على الساحة القانونية والسياسية والثقافية والاقتصادية حيث بدأ الفكر الانساني يتجه الى ضرورة حماية الابتكار والتقدم العلمي والتكنولوجي والجودة في التعليم الجامعي من خلال حماية الملكية الفكرية بصورة عامة ، وبالتالي التأكيد على ضرورة تأمين الحماية الفكرية تزامناً مع عصر المعلومات وعصر المعرفة والتكنولوجيا ، ان حماية الملكية الفكرية تعني توفير كل اشكال الحماية لمجموع عناصر الابداع والابتكار حيث ان الاهتمام الدولي بحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمبدعين كان نتيجة مباشرة للتطورات الحاصلة في عالم المعلوماتية والامن السيبراني مما أفضى بالدول الى تأمين الحماية للملكية الفكرية عن طريق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية فضلاً عن ترسيخ الآليات القانونية لضمان تلك الحماية وعلى كافة المستويات وبمختلف اشكالها وصورها.

ثانياً :- أهمية الموضوع

لقد اصبحت حماية الملكية الفكرية في مجال الفضاء السيبراني من الضروريات الملحة التي يفرضها واقع المعلومات الامنية المعاصر حيث تبرز هذه الحماية في مجال الامن السيبراني من خلال توفير الحماية الفائقة لخصوصية المعلومات والابقاء على سريتها وعدم السماح لغير المخولين بالوصول اليها واستخدامها وتحقيق وفرة المعلومات والبيانات وجاهزيتها عند الحاجة اليها فضلاً عن حماية الاجهزة والشبكات ككل من الانتهاكات والاختراقات لتكون درع واق لتلك المعلومات وتوفير بيئة امنة خلال العمل عبر الشبكات العنكبوتية ، والاهمية

تكمن كذلك في استكشاف نقاط الضعف والثغرات في الانظمة ومعالجتها واستخدام الاليات الخاصة بالمصادر المفتوحة وتطويرها لتحقيق قواعد الامن السيبراني وعلى هذا الاساس كان اختيار هذا الموضوع لبيان المخاطر واليات الحماية الفكرية في مجال الامن السيبراني .

ثالثاً :- مشكلة البحث

- تبرز مشكلة البحث من خلال عدة تساؤلات ولعل من اهمها
- ١- ما المقصود بحماية الملكية الفكرية وما هو الامن السيبراني وما هي المخاطر الامنية التي تهدد الملكية الفكرية في مجال الامن السيبراني.
 - ٢- ما هي الوسائل والاليات الدولية التي يمكن من خلالها حماية الملكية الفكرية. هذا ما سنحاول الاجابة عنه في ثنايا هذا البحث

رابعاً :- هدف البحث

يهدف هذا البحث الى التعريف بالأمن السيبراني وحماية الملكية الفكرية وبيان المخاطر الحاصلة في مجال الفضاء السبراني وبيان الاليات التي يمكن من خلالها حماية الملكية الفكرية في مجال الامن السيبراني كأداة لتطوير وتحقيق الاستدامة والجودة في التعليم العالي

خامساً :- منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في مجال حماية المعلومات الالكترونية وذلك للوصول الى حماية الملكية الفكرية في الاطار القانوني الدولي من الجرائم المعلوماتية في مجال الامن السيبراني

المبحث الأول: التعريف بحماية الملكية الفكرية في الامن السيبراني

سنعرض في هذا المبحث الى تعريف حماية الملكية الفكرية فضلاً عن تعريف الامن السيبراني ومن ثم نسلط الضوء على علاقة الامن السيبراني بحقوق الملكية الفكرية

المطلب الاول: تعريف حماية الملكية الفكرية

ان مصطلح حماية الملكية الفكرية مكون من ثلاث كلمات ولكل منها معنى مختلف فالأولى تتعلق بالحماية والثانية بالملكية والثالثة بالفكرية ومعنى الحماية في الاصطلاح يختلف معناه بحسب ما يضاف اليه فحماية المواطنين تعني صيانتهم ووقايتهم وحماية البيئة تعني منع اصابتها بالتلوث وحماية المستهلك تعني منع استغلالهم (١)، مصطلح الحماية يدور بين معنى المنع والدفع ،اما بالنسبة للملكية فأنها تعني حق الاستئثار باستعماله واستغلاله والتصرف فيه على وجه دائم

واستثناء انسان بشيء يقتضي له وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ابتداءً الا لمانع في حدود القانون .

وخلاصة الامر ان ملكية الشيء حق كفله الشرع والنظام لصاحبها كل التصرفات التي ترد على هذا الشيء كالاستعمال والاستغلال والتصرف فله ان يمارس عينه من هذه التصرفات حسب ما يشاء ولا يمانعه احد وفي حدود القانون (١).

وفيما يخص الفكرية من الناحية الاصطلاحية فانها تعني اعمال العقل في المعلوم للوصول الى معرفة المجهول (٢).

فالملكية الفكرية مصطلح قانوني يعبر عما ينتجه العقل البشري من افكار تتم ترجمتها الى حقائق ملموسة فيتضمن ضمن نطاقها كافة الحقوق الناتجة من النشاط الفكري للإنسان في المجالات الادبية والفنية والثقافية وعلى هذا الاساس انتشر لدى معظم الفقهاء الحديث عن العقل واثره في حياة الانسان حيث به يعز المرء او يذل (٣).

وجدير بالإشارة ان شراع القانون عرف الملكية الفكرية على انها الافكار والتعبيرات الخلاقة للعقل البشري التي لها قيمة تجارية وتتمتع بالحماية القانونية بوصفها حق من حقوق الملكية (٤).

وذكرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية على ان الملكية الفكرية تعني ابداعات العقل من اختراعات ووصفات فنية وادبية واسماء وصور شعارات وتصاميم وبينت ان الملكية الفكرية محمية قانونا بحقوق ومن اهمها البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي يمكن الاشخاص من حيث الاعتراف او فائدة مالية من ابتكارهم او اختراعهم ويرمي نظام الملكية الفكرية من خلال ترسيخ التوازن السليم بين مصالح المجهود العام ومصالح المبتكرين الى فسخ المجال لبيئة تسهم في ازدهار الابداع والابتكار في كل المجالات (٥).

وخلاصة لما سبق فان تعريف حماية الملكية الفكرية يدور حول الملكية الادبية والفنية والثقافية والصناعية والتجارية والبحثية في العلوم المختلفة الانسانية والعلمية وهذا تنوع يرجع الى الجهة التي ينظرها كل الباحثين،

المطلب الثاني: تعريف الامن السيبراني

هناك العديد من التعريفات لمصطلح الامن السيبراني ومنها انه مجموعة التدابير او الاجراءات المتخذة في مجال الدفاع ضد الهجمات السيبرانية واثارها التي تشمل تنفيذ التدابير المضادة المطلوبة (٦)، ولقد ورد في تعريف الهيئة الوطنية للامن السيبراني على انه حماية الشبكات وانظمة تقنية المعلومات وانظمة التقنيات التشغيلية ومكوناتها من اعداد وبرمجيات و مما تقدمه من خدمات وما

تحويله من بيانات من اي انتهاك او اختراق او دخول او تعطيل او استخدام واستغلال غير مشروع (١)، واتفق بعض الباحثين الى ان الامن السيبراني يعد عبارة عن جميع العمليات التي تستهدف حماية اصول تكنولوجيات المعلومات المكونة للقضاء السيبراني (٢)، وجدير بالإشارة الى ان الهدف الاساسي الذي يقوم عليه الامن السيبراني يتمثل في حماية الهوية الخاصة بالأشخاص او المنظمات الحكومية وغير الحكومية فضلا عن حماية الحواسيب والبيانات والمعلومات الشخصية للمنظمات والافراد ولكي يتحقق الهدف من الامن السيبراني ولا سيما في مجال الملكية الفكرية لابد من توافر مجموعة من العناصر لعل من اهمها :-

اولاً :- التقنية : تمثل التكنولوجيا والتقنية الحديثة ركيزة اساسية في غاية الاهمية في حياة الاشخاص والمنظمات اذ توفر الحماية الفائقة لهم امام الهجمات السيبرانية وتتضمن حماية الاجهزة بأشكالها الذكية الحاسوبية وشبكات والاعتماد على متطلبات الحماية واستخدام البرامج الضارة ومكافحة الفيروسات.

ثانياً :- الاشخاص :

يتطلب من الاشخاص المستخدمين البيانات والانظمة في مؤسسة ما استخدام مبادئ حماية البيانات الرئيسية (٣)، مثل تحديد كلمة مرور قوية وتفاذي فتح الروابط الخارجية والمرفقات عبر بريد الكتروني الى جانب العمل على نسخ احتياطي في البيانات

ثالثاً :- العمليات والانشطة :- من خلال الاشخاص والتقنيات التكنولوجية التي تم توظيفها للقيام بالعديد من الانشطة والعمليات وتسييرها بشكل يتماشى مع تطبيق اسس الامن السيبراني والتصدي لتهديداته وهجماته بكل كفاءة (٤).

وخلاصة لما سبق يمكن تعريف الامن السيبراني في ظل حماية الملكية الفكرية على انه النشاط الذي يحمي انواع الملكية الفكرية المرتبطة بالتقنيات التكنولوجية الحديثة للمعلومات والاتصالات مع تامين وضمان الحد من الاضرار والخسائر الواقعة او محتملة الوقوع في كافة المجالات المعرفية والبحثية الانسانية والعلمية وعلى هذا الاساس فان الامن السيبراني يعد ممارسة حماية الانظمة والشبكات و البرامج من الهجمات الرقمية التي تهدف للوصول الى المعلومات الحساسة او تغييرها او اتلافها او ابتزاز المال من المستخدمين او مقاطعة العمليات التجارية

المطلب الثالث: الامن السيبراني وعلاقته بحماية الملكية الفكرية

ان الامن السيبراني اصبح كقضية ناشئة في حقل حماية الملكية الفكرية من خلال حدوثه امام مجالات الملكية الفكرية حيث يتوافر في البيئة المعلوماتية امكانية اقتباس وتعديل ونشر البرامجيات بشكل يجعلها معرضة للسرقة والتحريف

والتخريب والتشويش والسطو عليها واعادة انتاجها والعالم يعيش عصر المعلومات واصبحت هذه المعلومات والاتصالات من القيم المستحدثة بوصفها اساس جميع الانشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في حياة الدول والاشخاص من خلال الاعتماد على الانشطة الاعتيادية وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا يتضح في النقل الجوي والبري والبحري والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارة الالكترونية والمستشفيات والخدمات العامة فضلا عن الهيئات المالية والعسكرية (١) وجدير بالإشارة ان الجريمة الالكترونية في ظل التهديدات السيبرانية تتشابه مع الجريمة التقليدية من ناحية ضرورة وجود مجرم وضحية واداة ومكافحة للجريمة لكن الجريمة الالكترونية تستوجب وجود بيئة رقمية واتصال بالانترنت وهذا يعني جميع الادلة الناتجة مع مسرح الجريمة يستلزم البحث عنها من خلال المسرح التقليدي والمسرح السيبراني للجريمة فالمسرح التقليدي يمثل الواقع خارج البيئة المعلوماتية كال بصمات التي يتركها الجاني اما المسرح السيبراني فهو يمثل الواقع داخل البيئة الحاسوبية المعلوماتية ويتضمن البيانات في الذاكرة والاخراج والاقراص والشبكة الالكترونية وحقيقة الامر بان التعامل مع هذا النوع من الادلة لا يتحقق الا من خلال خبير متخصص في الادلة الرقمية (٢).

وجدير بالإشارة ان اداة الجريمة الالكترونية ذات تقنية عالية وان مكان الجريمة الالكترونية لا يتطلب انتقال الجاني اليه ولكنها تتم الجريمة عن بعد باستخدام شبكات وخطوط الاتصال بين الجانبين ومكان تنفيذ الجريمة فضلا عن البعد الدولي لهذا النوع من الجرائم وبالتالي فان الساحة الاجرامية في الجرائم المعلوماتية تشكل تحديات واسعة اذ يمكن التخطيط للجريمة في دولة ويكون المنفذون في دولة اخرى ويمكن وقوع اثار الجريمة في مكان ثالث وان الجريمة المعلوماتية من الصعوبة التحقق منها والقبض على مرتكبها وصعوبة المحاكمة لعدم توافر الادلة المادية والشهود عليها والجريمة الالكترونية تتميز بجملة من الخصائص لعل اهمها اخفاء الجريمة وعدم السهولة في ملاحظتها وسهولة تنفيذها وخلوها من العنف المادي وكونها جريمة عابرة للحدود الدولية وصعوبة الوصول اليها ومن الملاحظ ان اجهزة البحث والتحقيق تواجه صعوبات جمة في كشفها مما يتطلب اعداد برامج تدريب وتاهيل كوادر متخصصة للقيام بمهام بكفاءة ودقة عالية وضرورة الاستعانة بذوي الخبرة الفنية المتخصصة ففي مجال المعلوماتية لفرض حق الدولة في العقاب (٣)

وتتعدد صور الجرائم المعلوماتية فقد تتم من خلال الرسائل النصية بكتابة رسائل الكترونية وبثها او بلوتوث او بالبريد الالكتروني او عن طريق غرف الدردشة

واستخدام ذاكرة الهاتف وغيره لتخزين مواد غير مشروعة وقد ترتكب بواسطة الكاميرا بتصوير مقاطع فيديو أو صور عادية للضحية لأغراض الابتزاز الإلكتروني ولأسباب متعددة لارتكاب الجريمة المعلوماتية حيث تكون أهداف مادية لتحقيق الكسب المالي أو معنوية لاكتساب المهارات الذهنية والانتقام وفي ظل الأمن السيبراني وعلاقته بحماية الملكية الفكرية فإن تطور تقنيات البرمجيات وتنامي شبكة الانترنت وادخال المعلوماتية الى كافة الأنشطة البشرية أدى الى تعاظم انتاج برامج وقواعد البيانات والاعمال الرقمية وبدوره أدى الى تنامي صناعة البرمجيات التي تتطلب البحث في وسائل حماية هذا الانتاج الرقمي وقد تزايدت اعمال الاعتداء والتعدي على هذا الانتاج عن طريق النسخ غير المشروع والتحميل من الانترنت فضلا عن التعدي على حقوق اصحاب البرامج وقواعد البيانات والاعمال الرقمية (١).

والحلول الواردة في هذا الاطار يتمثل في فرض حماية قانونية فعالة للتصدي للمنتهكين والحفاظ على حقوق المنتجين والمبدعين ويستوجب لتحقيق تلك الحماية على تلك الاعمال الرقمية ان تتجزء البرامج المعلوماتية صوره في الواقع الملموس وتتضمن الحماية اعمال التصاميم التحضيرية مع توافر عنصر الجدية والابتكار ان حقوق مؤلف العمل الرقمي تشمل الحق في نسبة العمل الى مبتكره وحق المؤلف في نشر العمل او اشهار العمل وحق المؤلف في صنع اي تحويل او تعديل او تغيير في العمل ضمن شروط محددة وهذا حق محدود جدا في حالة البرامج المعلوماتية لكن حق المؤلف في سحب العمل فلا يمكن سريانه في حالة البرامج المعلوماتية وفيما يتعلق بالحقوق المادية باستثمار او استغلال البرامج المعلوماتية فيحق للمؤلف العمل الرقمي وحده نسخ واعادة انتاج العمل بشكل دائم أو مؤقت للبرنامج المعلوماتي كلياً أو جزئياً وله الحق في ترجمة البرامج وتكييفها واعادة ترتيبها وتعديلها وتحويلها واعادة انتاجها مع الاحتفاظ بالحقوق الكاملة في النشر والتوزيع والنقل والبيع والتأجير (٢)، وبخصوص حماية قواعد البيانات فإنها فإنها تتم وفق حقوق المؤلف حيث تعد قواعد البيانات عبارة عن مجموعة اعمال او بيانات مستقلة ومنظمة بطريقة منهجية بالإمكان الوصول اليها بوسائل الكترونية وقد تكون اعمال أدبية أو فنية أو صوتية أو صورية أو ارقام ووقائع وبيانات فقاعة البيانات هي الوعاء الذي يسمح بحفظ كميات هائلة من المعلومات فضلاً عن ادارتها للجهة التي تضيفها وبالتالي يكون لهذه الجهة حق التعديل والاضافة والاسترجاع (٣)، وعلى هذا الاساس ينبغي التفرقة بين قاعدة البيانات التي تحتوي على البيانات والبيانات نفسها، وتنتج مصانع قاعدة البيانات الذي يمثل

الشخص الذي يقوم بأنشائها وله الحق في منع أي شخص آخر من استخراج وإعادة استعمال محتوى قاعدة البيانات. ومما سبق فإن حماية الملكية الفكرية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة وثورة المعلوماتية تستوجب الارتقاء بكفالة حمايتها من خلال آليات الأمن السيبراني.

المبحث الثاني: وسائل حماية الملكية الفكرية في ظل الأمن السيبراني

ان طبيعة حماية الملكية الفكرية في ظل الأمن السيبراني تتضمن وسائل الحماية الالكترونية والحماية القانونية وكالاتي :-
المطلب الأول: وسائل الحماية الالكترونية للملكية الفكرية

ان الحماية الالكترونية تقوم على حماية الانظمة المتصلة بالانترنت كالأجهزة والبرامج والبيانات من التهديدات السيبرانية لمنع الوصول غير المسموح الى مراكز البيانات والانظمة المحسوسة عن طريق ايجاد تدابير امنية كقوى الاجهزة المعلوماتية والبيانات المخزنة على هذه الاجهزة والبرامج والتطبيقات ضد انتهاكات ذوي النفوس الضعيفة وضد الهجمات الالكترونية ويعد الأمن السيبراني ذا اهمية كبيرة ولا سيما في ظل تنامي الاعتداءات والهجمات الالكترونية ولهذا يتعين على المؤسسات والشركات المكلفة بحماية المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني اتخاذ اجراءات جادة وسريعة لحماية المعلومات والبيانات الخاصة والعامة وخاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ومن الاهمية بمكان القول ان التحديات الاكثر صعوبة في الأمن السيبراني تتمثل بالطبيعة المتطورة للمخاطر الامنية ذاتها مما يقتضي انظمة الحماية باستمرار ولعل من اهم وسائل الحماية الالكترونية (١).

اولاً :- تطوير منظومة أمن الفضاء السيبراني وتأمين البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا من خلال اعداد ما يعرف بفرق الاستجابة لطوارئ الحواسيب فضلاً عن فرق مواجهة حوادث امن الحواسيب في الهيئات الحيوية للتصدي لأية مخاطر سيبرانية او هجمات سيبرانية تواجهها (٢).

ثانياً :- تنفيذ برامج حماية الهوية الرقمية مثل بنية المفتاح المغلق الذي يستند عليها التوقيع الالكتروني وهذا يؤدي الى توفير متطلبات الأمن السيبراني والتقليل من المخاطر السيبرانية والتهديدات الداخلية والخارجية عن طريق التركيز على الأهداف الاساسية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ومنها سرية المعلومات وتوافرها وسلامتها والحفاظ عليها الثابتة منها والمتحركة (٣)، وينبغي المراجعة الدورية في أمن الشبكات لحماية الشبكة من المستخدمين غير المرغوب فيهم والتهديدات فضلاً

عن التطبيقات الامنة بالعمل على توفير تحديثات مستمرة للتأكد من ان هذه البرامج مؤمنة ومحصنة من الانتهاكات مع الاهتمام بالسلامة من الكوارث والتخطيط باستمرارية الاعمال في حالة الهجوم والاعتداءات . وعلى هذا الاساس يسعى المختصون في مجال الامن السيبراني الى تطوير انظمة البرامجيات والشبكات والبيانات عن طريق البحث عن مواطن الضعف والمخاطر في الاجهزة والبرامج لإيجاد افضل طريقة لتأمين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وانشاء اليات الحماية في البيئة التحتية للشبكة للمعلوماتية فضلا عن المراقبة المتواصلة للاعتداءات والتهديدات واغلاق الثغرات الامنية (١).

المطلب الثاني: وسائل الحماية القانونية الدولية للملكية الفكرية

لا شك ان اي ثغرات او فراغات تشريعية بشأن التحديات السيبرانية بصورة عامة والمتعلقة بالملكية الفكرية بصورة خاصة قد تسبب اضرار بالغة بمنظومة البيانات والخدمات الالكترونية مما يستوجب وضع النصوص القانونية لحماية الفكرية في مجال الامن السيبراني ومن الجدير بالإشارة انه اتفاقيات دولية تم ابرامها لحماية المصنفات الرقمية وبرامج الامن السيبراني ومن اهم هذه الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية بكافة صورها كاتفاقية (برن) لحماية المصنفات الادبية والفنية التي تعد اهم الاتفاقيات لشدة احكامها وسعة نطاقها فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف فضلاً عن تطورها ومواكبتها لكل ما هو جديد في عالم التقنية والمعلوماتية وتتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من الاحكام المتعلقة بالحد الأدنى للحماية الواجب توفرها ومنها:

اولاً :- المصنفات الناشئة في احدى الدول المتعاقدة الاطراف في الاتفاقية يجب ان تحظى في كل دولة من الدول المتعاهدة بالحماية نفسها التي تمنحها المصنفات لمواطنيها كمبدأ المعاملة الوطنية اي المصنفات التي يكون مؤلفها من مواطني تلك الدولة.

ثانياً :- يجب ان تكون الحماية مشروطة باتخاذ اي اجراء شكلي اي مبدأ الحماية التلقائية.

ثالثاً :- لا تتوقف الحماية على الحماية الممنوحة في بلد المنشأ المصنف اي مبدأ استقلال الحماية فاذا تم تحديد تشريع اي دولة متعاقدة مدة للحماية اطول من الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية وتوقفت حماية المصنف في بلد المنشأ جاز رفض الحماية عند انتهاء مدتها في بلد المنشأ.

رابعاً :- تنص الاتفاقية على بعض الحقوق المعنوية اي الحق في المطالبة بنسب المصنف الى مؤلفه والحق في الاعتراض على اي تشويه او تحريف او تعديل او تقييد للمصنفات من شأنه الاضرار بشرف المؤلف او شهرته (٢).

ومن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية اتفاقية (تريبس) للتدابير المتعلقة بأثر التجارة على حقوق الملكية الفكرية والتي ابرمت عام ١٩٩٤ حيث تضمنت احكام خاصة في اطار حماية المصنفات الرقمية ثم تبعتها اتفاقية (الويبو) لحماية حقوق التأليف التي ابرمت عام ١٩٦٦ وقد اهتمت هذه الاتفاقية اهتماماً خاصاً بالوسائل الالكترونية (١).

وهذه الاتفاقيات الدولية تهدف الى حماية الحق في الابداع في مجال المصنفات التقنية المعلوماتية ومنح المبدع والمبتكر الحق في الاستغلال العادل والمشروع لمردودات هذه المصنفات وفق اطر وقواعد قانونية.

وفي ظل التشريعات الوطنية للدول نلاحظ ان معظم القوانين الوضعية المتعلقة بحقوق الباحثين والمؤلفين على نوعين من وسائل الحماية القانونية لحقوق المؤلف النوع الأول وسائل الحماية المدنية التي تمكن المؤلف من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمصادرة المصنفات المزورة او المقلدة واتلافها او ايقاف التعدي عليها والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمصنف او بسمعة المؤلف (٢).

والنوع الثاني وسائل الحماية الجنائية التي تتعلق بالغرامة المالية او اغلاق المؤسسة التي شاركت في وقوع اعمال التعدي على حقوق المؤلف او فرض عقوبة الحبس على كل من يخالف حقوق المؤلف او يتعدى على تلك الحقوق (٣).

ومن الاهمية بمكان القول ان القوانين تمنح الجهات القضائية صلاحيات الامر باتخاذ التدابير التحفظية المؤمنة الفورية والفعالة للحيلولة دون حدوث اعتداءات وانتهاكات على الحقوق المحمية من خلال طلب من مالك الحقوق المتضرر يطلب من الجهة القضائية المختصة اتخاذ الاجراءات التحفظية اللازمة لمنع الاعتداءات الوشيكة الوقوع على حقوقه الفكرية وطلب تعويض الضرر اللاحق به او المطالبة بحجز الدعائم المقلدة والعائدات المتولدة عن الاستغلال غير المشروع للمصنف وحجز كل مؤلف تقني مستخدم لإنتاج الدعائم المقلدة (٤).

وخلاصة لما سبق فان الوسائل القانونية لحماية الملكية الفكرية تعتمد على ما يلي :-

اولاً :- اتخاذ الاجراءات والتدابير التي تعتمد الأمن كعنصر ضروري في الانتاج وخاصة فيما يتعلق بالبرامج والاجهزة المستخدمة في تقنيات المعلومات والاتصالات.

ثانياً :- اعتماد مبادئ خلقية للسلوك السببراني وتكون بمثابة عقد اجتماعي يؤسس السلوك يضمن سلامة المجتمع وسلامة مواردها.

ثالثاً:- وضع استراتيجية وسياسة امنية واضحة وملزمة لكل المختصين والمعنيين بصناعة المعلومات والبيانات ووسائل الاتصالات والبنى التحتية وبرامج الاتصالات وخزن المعلومات ومعالجتها.

رابعاً :- من الضروري اخذ ابعاد الامن السيبراني بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات وخاصة ما يتعلق بحاجات المواطنين والمؤسسات التي تتضمن حقوقهم وواجباتهم حيث تاتي الخطة شاملة ومتكاملة ومنسجمة مع توقعات الالتزام بها من قبل المعنيين بامن البيانات وشبكة المعلومات.

المطلب الثالث: آليات حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

لاشك ان تكنولوجيا الاعلام والاتصالات في البيئة الرقمية تسهم بشكل واسع في سهولة اقتناء ونقل واختزال المعلومات فضلاً عن اختراقها بمختلف الوسائل ومن السهولة تسويق المصنفات الرقمية عبر شبكة الانترنت وهذا يؤثر سلباً على المؤلف الذي يواجه صعوبات جمة في حماية حقوق الملكية وبالتالي فان دفع معظم القوانين العربية والدولية الى تجريم ما يحدث من افعال الاعتداء على المصنفات الرقمية من خلال استحداث آليات وقائية وعقابية تنص على شروط منح هذه الحماية وكان موضوع حماية البرامجيات والملكية الفكرية موضع اهتمام على الصعيد الوطني والدولي ولعل من اهم شروط حماية الملكية الفكرية والمصنفات في البيئة الرقمية تتمثل في :

اولاً :- الابتكار في المصنفات الرقمية

يعد الابتكار الاساس الذي تقوم عليه حماية القانون وهو الثمن الذي تشتري به هذه الحماية وليس من الضروري ان يكون الابتكار جديداً فالجدة لا تشترط في الابتكار ويكفي ان نصفي المؤلف على فكرة وان تتميز بطابعه الشخصي حتى يكون هنالك ابتكار يحميه القانون (١).

وجدير بالذكر ان هناك من يقرن دخول عالم حق المؤلف بوجود درجة من الأصالة في المصنف حيث ان الحماية تكون قرينة الابتكار فإن التأثيم يكون قرين الاعتداء على العنصر المبتكر ومعظم الدول تطبق هذا المبدأ والأصالة غير مذكورة صراحة في اتفاقية (برن) (٢).

وتترك اتفاقية برن للمستوى الوطني تجديد معالم الأصالة مما يشكل اختلافات بين الدول فيما يتعلق بدرجة الأصالة اللازمة ان المعيار الرئيس لتقويم الابداع يتمثل بان يكون الناتج فيه جديداً واصيلاً وذا قيمة للمجتمع في الوقت نفسه وفقاً لوظيفة النشاط وطبيعته ودرجته ومستواه في القيمة والأصالة والفائدة من اجل المجتمع (٣)، ومن ثم تتمتع البرامج المعلوماتية بالحماية القانونية وحسب ما جاءت به معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف وتتضمن اتفاق خاص في اطار اتفاقية برن التي

تتناول حماية المصنفات وحقوق مؤلفيها في البيئة الرقمية مع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية برن.

ثانياً :- ظهور المصنفات حيز الوجود

ان معظم التشريعات ركزت على حماية حقوق المؤلفين على اخراج المظهر الخارجي المادي للمصنفات دون ان تتضمن الحماية الافكار المعبر عنها في اي وسيلة، ويمكن القول بأنه يستوجب ان تكون برامج الحاسوب تتجسد في احدى وسائل التعبير عن الفكرة ورقية او ممغنطة او مسجلة داخل قرص صلب او على اسطوانة ليزيرية حيث ان مجرد ابتكار الاثر يوجد لصاحبه الحق بالملكية الفكرية دون الحاجة لإجراء اية معاملة ابداع.

ثالثاً :- عدم اشتراط الشكلية

يعد الابداع القانوني من الناحية الشكلية احد الشروط الواجب توفرها ويتمتع المصنف بالحماية القانونية لكن ذلك ليس بالشروط الذي تستوجب القوانين لتوفر قرينة الملكية الفردية وكما جاء في اتفاقية برن وتتفاوت الانظمة الوطنية من حيث نطاق المواد الخاضعة للالتزامات الابداع وعموماً فإن هناك مجموعة واسعة من الطرق الممكنة للإبداع القانوني عن طريق نطاق المواد الخاضعة للإبداع والتدابير المتبعة لهذا الابداع، وجدير بالإشارة فإن معظم الدول العربية لا تخضع المصنفات لحماية فعلية وتحاول الدول العربية تأسيس الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق اتفاقيات ثنائية او اتفاقيات عالمية (١).

مما تقدم تطرقنا بشكل موجز لأهم شروط الحماية للملكية الفكرية في ظل البيئة الرقمية

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا له في البحث توصلنا لجملة من النتائج والمقترحات نود الإشارة الى البعض منها :-

اولاً :- النتائج

- ١- يعد الأمن السيبراني ذو اهمية كبيرة في حماية الملكية الفكرية وخاصة فيما يتعلق بحماية المنظومة المعلوماتية الالكترونية.
- ٢- لوحظ عدم وجود تشريعات وطنية صريحة تتعلق بالأمن السيبراني وفي ظل القانون العراقي لا يوجد قانون خاص بالأمن السيبراني وجرائم المعلوماتية وهناك اشارات ضمنية في بعض القوانين الوطنية .
- ٣- ان الصلة بين القانون والتكنولوجيا الحديثة تعد علاقة متبادلة فالتشريعات القانونية الدولية والوطنية تقترض مواكبة التطورات الالكترونية للمنظومة المعلوماتية وفي المجالات كافة ومنها الملكية الفكرية وبالتالي فان

النشاطات السيبرانية تفتقد الى القانونية الصارمة للتعامل معها والتشريعات الدولية وان كانت تنطبق على الاليات السيبرانية لكنها لا تغطي كل اشكال وتهديدات الجرائم السيبرانية.

٤- ان توفير الحماية للملكية الفكرية في مجال الامن السيبراني اصبحت من الحاجات الضرورية الملحة التي يفرضها واقع المعلومات الامنية الحديثة.

٥- ان حماية الملكية الفكرية في ظل الفضاء السيبراني يقوم على النشاط الذي يحمي انواع الملكية الفكرية المرتبطة بالتقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات.

٦- ان حماية الملكية الفكرية تقتضي في مجال الفضاء السيبراني بحث أهم الاساليب والآليات في مجال ادارة نظام امن المعلومات للوقوف على متطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها فضلاً عن بناء بنية تحتية معلوماتية قادرة على العمل بفاعلية وبكفاءة عالية.

٧- ان الملكية الفكرية تتسم بالعالمية والشمولية وتتجاوز الحدود الوطنية كونها شيئاً سامياً ومعنوياً لا يمكن المساس به الا عند الضرورة حيث ان لكل انسان الحق في استعمال ملكيته الفكرية والتمتع بها ويمكن للقانون ان يخضع ذلك الاستعمال لمصلحة المجتمع ولا يجوز تجريد أحد من ملكيته الا مقابل تعويض عادل ولأسباب تتعلق بالمنفعة العامة وفي المجالات التي يحددها القانون .

٨- ان احترام وحماية حقوق المؤلف وحماية انتاجه الفكري تعد احتراماً ورعاية لحقوق الانسان نفسه وحمايته كيفما كان هذا الانسان وحيث ما كان.

ثانياً :- المقترحات

١- ندعو الى ترسيخ بنية تحتية الكترونية متطورة في مجال البرامجيات وتوفير المتطلبات كافة في اطر التعاون المعلوماتي بين هيئات الدولة للمحافظة على سرية المعلومات والبيانات للتصدي للهجمات والتهديدات السيبرانية وخاصة في مجال حماية الملكية الفكرية وفي مؤسسات الدولة كافة ومنها الجامعات والمؤسسات التعليمية.

٢- نقترح تشريع قانون للأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية بكافة اشكالها لمواكبة التطورات المتسارعة الحاصلة في علوم الانترنت والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية.

٣- ندعو الى الترويج لثقافة وطنية لتنمية الوعي للأمن السيبراني من خلال مؤسسات الدولة كافة ومنها المؤسسات التعليمية والمنظمات الحكومية

- والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني واتخاذ التدابير القانونية لحماية الشبكات الالكترونية.
- ٤- تقترح العمل على حجب المواقع الالكترونية المشبوهة التي تسعى الى نشر الافكار المتطرفة والكراهية والابتزاز وأعمال القرصنة والسرقة الالكترونية.
- ٥- ندعو المجتمع الدولي الى تكثيف التعاون الدولي الفعال من خلال ابرام الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية للأمن السيبراني الدولي لمكافحة الجرائم السيبرانية الالكترونية وخاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية.
- ٦- تقترح ان يكون هناك مواومة وتطابق بين التشريعات الوطنية والتشريعات الدولية لتحقيق التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني وفي المجالات كافة.
- ٧- العمل على تطوير الواجهة التشريعية والقانونية لتكون موازنة مع التقدم التكنولوجي وضمان الوقاية من مخاطر الاعتداء على الملكية الفكرية وعلى المعلومات والتهيو للحالات الطارئة ووضع الخطط اللازمة لمواجهتها .
- ٨- ادخال مادة حماية الملكية الفكرية في مجال الفضاء السيبراني في المؤسسات التعليمية وبما يعزز تحقيق الجودة والتنمية المستدامة في التعليم الجامعي.

الهوامش

١. (١) معجم المعاني الجامع ، معجم عربي على الموقع الالكتروني www.almaany.com : // <https://www.almaany.com> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥ / ٢ / ١٥
٢. (٢) د. عبد السلام العبادي ، الملكية في الشريعة الاسلامية ، مكتبة الاقصى ، عمان ١٩٧٧ ، ص ١١٥
٣. (٣) احمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٣٤
٤. (٤) كامل قفري ، الحماية الجنائية للملكية الفكرية، اطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ص ١٣
٥. (٥) احمد جامع ، اتفاقيات التجارة العالمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ص ١٠٦٦
٦. (٦) ينظر موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية www.wipo.int/about-ip/or : // <https://www.wipo.int/about-ip/or> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥ / ٢ / ١٥
٧. (٧) الامن السيبراني منشور على الموقع political-encyclopedia.org / <https://political-encyclopedia.org> dictionary تاريخ الزيارة ٢٠٢٥ / ٢ / ١٥
٨. (٨) موقع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني nca.gov.sa/salindax.html : // <https://nca.gov.sa/salindax.html> تاريخ الزيارة ٢٠٢٥ / ٢ / ١٥
٩. (٩) خالد الشايع ، الامن السيبراني ، مفهومه وخصائصه وسياساته ، دار العالمية الاولى ، ٢٠١٨ ، ص ٢٥
١٠. (١٠) ايمان الحياوي ، عناصر الامن السيبراني ، مقال منشور على الموقع الالكتروني www.mahat.nat : // <https://www.mahat.nat>
١١. (١١) ان كلمة السيبراني كلمة انجليزية مأخوذة من مصطلح (cyber) والتي تعني الالكترونية وكلمة سيبراني تطلق على كل ما يتعلق بالشبكات الالكترونية الحاسوبية وشبكة الانترنت ، ينظر د. منى الاشقر ، الامن السيبراني التحديات ومستلزمات المواجهة ، منشورات جامعة الدول العربية ، المركز العربي للبحوث القانونية القضائية المؤتمر السنوي الاول للمختصين في امن وسلامة الفضاء السيبراني ٢٧ - ٢٨ / اب / ٢٠١٢ ص ٢
١٢. (١٢) ايمن عبد الله فكري ، جرائم نظم المعلومات ، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٤
١٣. (١٣) محمد جلال عبد الرحمن ، الجرائم الالكترونية ط ١ ، مكتبة القانون والاقتصاد ٢٠١٥ ، ص ١٠٩

١٤. (١) عبد الفتاح حجازي ، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون العربي النموذجي ، دار الكتب القانونية القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٧
١٥. (١) عبد الرحمن حمودة ، مكافحة الجرائم المعلوماتية دراسة تحليلية ، الرياض ، 2009 ص ١٤
١٦. (١) فتحي عبد الهادي محمد ، اخلاقيات المعلومات في مراكز المعلومات والمكتبات العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٢
١٧. (١) احمد حسن طه تمام ، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٥
١٨. (١) عبد الله هلالى احمد ، اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٧
١٩. (١) عمر الفاروق الحسيني ، تأمين في بعض صور الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي مجلة المحامات ، السنة / ١٢ ، ١٩٨٩ ، ص ١٣
٢٠. (١) هشام محمد فريد رستم ، الجوانب الاجرامية للجرائم المعلوماتية ، مكتبة الآلات الحديثة ١٩٩٤ ، ص ٧٠
٢١. (١) امير فرج يوسف ، المحاكم الالكترونية المعلوماتية والثقافي الالكتروني ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٤
٢٢. (١) ينظر اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية لسنة ١٨٨٦
٢٣. (١) محمد حسام لطفي ، تأثير اتفاقية تريبس على التشريعات العربية ، ندوة الويبو بالتعاون مع الجامعة الاردنية / شباط / ٢٠٠٢
٢٤. (١) عمر محمد ابو بكر يونس ، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت ، دار النهضة العربية القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٦٩
٢٥. (١) مامون محمد سلامة ، الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي ، ج ٢ ، ط ٢ ، منشورات المكتبة الوطنية ، بنغازي ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٦
٢٦. (١) محمود نجيب حسني ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، ج ٢ ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٨٣
٢٧. (١) عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، ج ٨ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ص ٢٩٢
٢٨. (١) لطفي محمد حسام محمود ، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب الالكتروني ، القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٤
٢٩. (١) الكسندر وروشكا ، الادباع العام والخاص ، ترجمة غسان عبد الحي ابو فخر ، عالم المعرفة العدد / ١٤٤ ، الكويت ، المجلس الاعلى للثقافة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٧
٣٠. (١) يونس عرب ، نظام الملكية الفكرية لمصنفات المعلوماتية الدليل الالكتروني للقانون العربي ، على الموقع الالكتروني www.arablawinfo.com تاريخ الزيارة ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٥

المصادر

اولاً :- الكتب العلمية

- ١- عبد السلام العبادي ، الملكية في الشريعة الاسلامية ، مكتبة الاقصى ، عمان ، ١٩٧٧ .
- ٢- خالد الشايع ، الأمن السيبراني ، مفهومه وخصائصه وسياسته ، دار العالمية الاولى ، ٢٠١٨ .
- ٣- أيمن عبد الله فكري ، جرائم نظم المعلومات دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٧ .
- ٤- محمد جلال عبد الرحمن ، الجرائم الالكترونية ، ط ١ ، مكتبة القانون ، والاقتصاد ، ٢٠١٥ .
- ٥- جميل عبد الباقي الصغير ، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسوب الآلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- ٦- عبد الفتاح بيومي حجازي ، مكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت في القانون ، العربي النموذجي ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ٧- عبد الرحمن حمودة ، مكافحة الجرائم المعلوماتية ، دراسة تحليلية ، الرياض ، ٢٠٠٩ .
- ٨-٨- فتحي عبد الهادي محمد ، اخلاقيات المعلومات في مراكز المعلومات العربية ، ٢٠٠٠ .
- ٩- احمد حسن طه تمام ، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ١٠- عبد الله هلالى احمد ، اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

- ١١- هشام محمد فريد رستم ، الجوانب الاجرامية للجرائم المعلوماتية ، مكتبة الآلات الحديثة ، ١٩٩٤.
- ١٢- أمير فرج يوسف ، المحاكم الالكترونية المعلوماتية والتقاضي الالكتروني ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩.
- ١٣- عمر محمد ابو بكر يونس ، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.
- ١٤- مأمون محمد سلامة ، الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي ، ج ٢ ، ط ٢ ، منشورات المكتبة الوطنية ، بنغازي ، ٢٠٠٠.
- ١٥- محمد نجيب حسني ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ، ج ٢ ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨.
- ١٦- عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، ج ٢ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت .
- ١٧- لطفي محمد حسام محمود ، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب الالكتروني ، القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٨٧.
- ١٨- احمد مختار معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب ، ط ١ ، ٢٠٠٨.
- ١٩- احمد جامع ، اتفاقيات التجارة العالمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١.

ثانياً :- الرسائل والأطاريح والمجلات والمؤتمرات

- ١- كامل قدرى ، الحماية الجنائية للملكية الفكرية ، اطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ، ٢٠١٤.
- ٢- د. منى الاشقر ، الامن السيبراني ، التحديات ومستلزمات المواجهة ، منشورات جامعة الدول العربية ، المركز العربي للبحوث الثانوية والقضائية ، المؤتمر السنوي للمختصين في امن وسلامة الفضاء السيبراني ، ٢٠١٢.
- ٣- عمر الفاروق الحسيني ، تأملات في بعض صور الحماية الجنائية ببرامج الحاسوب الآلي ، مجلة المحاماة ، السنة / ١٢ ، ١٩٨٩.
- ٤- محمد حسام لطفي ، تأثير اتفاقية ترنس على التشريعات العربية ، اندرو لويبو بالتعاون مع الجامعة الاردنية ، ٢٠٠٢.
- ٥- الكسندر وروشكا ، الابداع العام والخاص ، ترجمة غسان عبد الحي ابو فخر ، عالم المعرفة المجلس الاعلى للثقافة ، الكويت ، العدد / ١٤٤ ، ١٩٩٨.

ثالثاً :- المواقع الالكترونية

- ١- معجم المعاني الجامع ، معجم عربي على الموقع الالكتروني . <https://www.maany.com>
- ٢- المنظمة العالمية للملكية الفكرية ip - <https://www.wipo.int/about>
- ٣- الامن السيبراني <https://political-encyclopedia.org>
- ٤- موقع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني <https://www.mahat.net>
- ٥- ايمان الحياوي ، عناصر الامن السيبراني <https://www.mahat.net>
- ٦- يونس عرب ، نظام الملكية الفكرية ، المصنفات المعلوماتية الدليل الالكتروني العربي www.arab-lawinto.com

رابعاً :- الاتفاقيات الدولية

- ١- اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية لعام ١٨٨٦
- ٢- اتفاقية تريبس لحماية حقوق الملكية الفكرية لعام ١٩٩٤
- ٣- اتفاقية الويبو لحماية حقوق المؤلف لعام ١٩٩٦